مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية . المجلد ٦٩ . العدد ٩٥ .

بحث بعنوان

الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضدالمرأةعبرالإنترنت
"دراسة حالة لعينة من النساء مستخدمات الإنترنت في مصر"

إعداد

أ.م.د سهير صفوت عبد الجيد عبد اللطيف

أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية التربية – جامعة عين شمس

أ.م.د سحر حساني بربري عبدالله

أستاذ مساعدورئيس قسم علم الاجتماع – كلية الآداب

جامعة قناة السويس

ملخص

الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضدالمرأةعبرالإنترنت

"دراسة حالة لعينة من النساء مستخدمي الإنترنت في مصر"

لقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية في انتشار أنواع جديدة من العنف ضد النساء والفتيات ، وتجدر الإشارة الى أن أمن المرأة وسلامتها لا يزال أحد التحديات الرئيسية التى يواجهها المجتمع فى الوقت الراهن، وخاصة فى ظل تزايد جرائم الإنترنت وفي ضوء ذلك تبلورت إشكالية الدراسة حول تساؤل مؤداه:هل ثمة تدابير ينبغي الأخذ بها لحماية أمن المرأة؟ وما الإستراتيجية التي ينبغي إتباعها لحماية المرأة من الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت ؟

ومن هذا المنطلق تم تطبيق دليل دراسة الحالة في موقف مقابلة متعمقة علي ٢٠ حالة من النساء مستخدمي الإنترنت، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج التي من أبرزها : تعرض الحالات لصور متعددة من الجريمة الإلكترونية وإن كان أبرزها التحرش الجنسي الإلكتروني ، وأوضحت الحالات أن أكثر التطبيقات التى يتعرضن فيها للجريمة الإلكترونية الفيس بوك بنسبة ٩٠% وتتركز معظم الجرائم التى ترتكب ضد المرأة على فيس بوك فى التحرش الجنسي، وذلك لأن التحرش عن طريق الفيس بوك أسهل وصوره مختلفة، ما بين التحرش اللفظى أو بالصور الخادشة للحياء أو المحتوي الذي يحمل مضموناً جنسياً، أو رسالة تحمل فيروسًا عند فتحها ينتقل الفيروس إلى جهاز المتلقى ويتم إختراق حسابه، كما تبين من الدراسة أن جهل الضحايا بمعلومات تشغيل هذه التطبيقات هو السبب الأبرز فى تعرضهن لهذه الجرائم .

Abstract

Cybercrimes committed against women through the Internet

"A case study of a sample of Internet users women in Egypt"

Modern technology, such as the Internet, social networking sites and smart devices, has contributed to the spread of new types of violence against women and girls. It is worth noting that women's security and safety remains one of the main challenges that face society at present, especially in light of the increase of cybercrimes. In the light of this, the problematic issue of the study is formed in the question: Are there any measures should be taken to protect women? And what strategy should be followed to protect women from the cybercrimes through the internet؟

In this context, the case-study guide was applied in an in-depth interview situation on 20 cases of women who use the Internet (of internet users women). In the light of this, the study reached a number of results, the most prominent of which are: The cases are exposed to various images of cybercrimes, the most distinguished (outstanding) of which are the electronic sexual harassment.

The cases showed that one of the most applications that women have been committed to electronic crime was on Facebook by 90%, most of these crimes against women are sexual harassment. This is because harassment through Facebook is easier and has different images, such as verbal harassment, shameful images, an implied sexual content or a message carrying a virus when opened, the virus is transmitted to the recipient's device and the account is hacked. It is shown (confirmed) from the study that the ignorance of the victims of how to operate (and deal with) these applications is the most prominent cause of their exposure to these crimes.

key words:

Cyber Crime, Women, Internet

مقدمة :

لا يزال أمن المرأة وسلامتها أحد التحديات الرئيسية التى يواجهها المجتمعفى الوقت الراهن، وخاصة فى ظل تزايد جرائم الإنترنت، فقد كانت النساء ضحايا لمختلف أنواع المضايقات منذ عدة قرون حتى الآن ، والفارق أن الأمرانتقل من المجال الواقعي إلي المجال الإفتراضي ، فمع استمرار تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح من السهل التواصل مع بعضنا البعض لتوزيع الأفكار والمعلومات وجعل الإتصالات مع الناس تتجاوز الحدود الجغرافية ، والمكانية، وعلي الرغم من أن مواقع التواصل الاجتماعي خلقت نطاق سهل لتقارب الأمكنة والأزمنة بين المستخدمين، ومع كل الفرص الإيجابية التي وضعت العالم في غرفة واحدة للتقارب وتبادل التجارب ، إلا أن ذلك أدي إلي وضع المرأة بشكل خاص في مواجهات إلكترونية عنيفةجعلتها تشعر بأنها في بيئة إلكترونية غير آمنة ومهددة.

وهكذا، تواجه المرأة نوع جديد من أنواع العنف الموجه لها عبر الإنترنت، فهي عرضه للتحرش الجنسي ، أو التشهير وتشوية السمعة أو السب والقذف وغيرها من الجرائم من خلال استخدامهالمواقع التواصل الاجتماعي،أو البريد الإلكتروني، أو تطبيقات الهاتف النقال مثل واتس آب وهو ما يعبر عن انتقال العنف الموجه لها من المستوي الواقعي الى المستوي الإلكتروني أو الإفتراضي.

وتجدر الإشارة الى أن العنف الموجه للمرأة يستخدم كأداة للسيطرة ولممارسة السلطة عليها لتأكيد سيطرة الرجال على النساء كطبقة، وتعزيز السلطة الأبوية، والمعايير، والأدوار والهياكل، ولكن هناك عدة جوانب تجعل هذا النوع من العنف ضد النساء عملة فريدة من نوعها، أولاً:عدم الكشف عن هوية الجاني حيثيسهل إفلات مرتكبي العنف عبر الإنترنت من العقاب. ثانياً: من السهل ارتكاب عمل من أعمال العنف الإلكتروني ضد النساء بسبب انعدام التكلفة المادية مما يجعل من غير المكلف نشر صورة إمرأة. ثالثاً: العنف الإلكتروني ضد المرأة رقمي الدوام، فأي محتوى ينشره الأشخاص على شبكة الإنترنت يصبح جزءاً من هويتهم الدائمة، ومن السهل استخدامه واستغلاله، وكثيراً ما يكون لهذه الدوامة نتائج بعيدة المدى وخطيرة على النساءاللائي يتعرضن للجريمة الإلكترونية . لذلك أردنا أن نخوض فى هذه المشكلة بشكل أعمق ليتطور لدينا تحليل حول هذا النوع من الجرائم .

أولاً –الإطار النظري للدراسة:

١ – موضوع الدراسة :

على الرغم من تعدد الإمكانات التي تتيحها شبكة الإنترنت في مجالات المعرفة المتنوعة إلا أن هذه الشبكة قد فتحت مجالاً واسعاً أمام كثير من المجرمين ليرتكبوا جرائمهم المبتكرة على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، مما أدي الى انتشار نوع جديد من الجريمة وهو الجريمة الإلكترونية، وتوجد مصطلحاتعربية كثيرة تستخدم للتعبير عنها مثل:"جرائم الحاسب" Computer Crimes" وكذلك تسمى في بعض الأدبيات "الجرائم المعلوماتيةInformatics Crime" أو "الجرائم الرقميةDigitalCrimes " "،وأخيرا أصبحت تسمى " الجرائم السيبرية أو الإلكترونية Cyber Crime .[١]

وقدساعد اتساع نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيطرتها على الحياة اليومية للمجتمعات في انتشار الجرائم الإلكترونية ،ويمكن أن نعتبرهاالإبن الشرعي للتزاوج بين ثورة تكنولوجيا المعلومات مع العولمة ، وقد تعددت مظاهرها وأنواعها، وباتت السيطرة عليها أمراً صعباً ومقلقاً، حتى صارت تشكل تهديداً خطيراً لخصوصية الأفراد وأمن وسلامة المجتمعات، نظراً لسهولة ارتكابها سواء كانت جرائم أخلاقية أو أمنية أو اقتصادية وغيرها، وقد انتشر في السنوات الأخيرة شكل جديد من أشكال الجريمة الإلكترونية هو لجوء العديد من المستخدمين إلى إنشاء حسابات وهمية على شبكات التواصل الاجتماعي، وهو الأمر الذى يعكس في طياته تنامي تهديدات مثل هذه الجرائم التي تتمثل في: أعمال الابتزاز والاحتيال ونشر الشائعات والأفكار المضللة، مما يدعونا جميعاً إلى ضرورة مواجهتها والحد من التأثير السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي في حياتنا اليومية، أيضا زيادة الوعي المجتمعي بشأن الاستخدام السليم والمفيد للشبكة العنكبوتية عموماً[٢] .

وتجدرالإشارة الى تطور الجريمة الإلكترونية مقارنة بالجريمة التقليدية ، التى ترتكز على وجود مجرم لدية دافع لارتكاب الجريمة ، وضحية قد تكون شخص طبيعي ، أو اعتباري، وأداة ومكان الجريمة . أما الجريمة الإلكترونية، تتسم باستخدام أداة ذات تقنية عالية، وأيضاً مكان الجريمة الذي لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالاً فيزيقياً ، وفي كثيرمن تلك الجرائم تتم الجريمة عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة[٣].

فقدخلقالفضاءالإلكترونيفرصاً جديدةللمجرمينلارتكابالجرائممنخلالخصائصفريدةمننوعهافيهذاالفضاء وهذه الخصائص تشكل مفاتيح تحولية وهي العولمة ، والتي تمكنالجناة من تجاوز الحدود ومن بين هذه الخصائص، شبكات التوزيع : والتي ساهمت فى خلق فرصاً جديدة لتوليد

ضحايا،الإجمالية والشمولية: والتي تمكن الجناة من إذلال ضحاياهم عن بعد ، مسارات البيانات: والتي خلقت فرصاً جديد ة للجاني لارتكاب سرقة الهوية [٤] .

وتهدف الجريمة الإلكترونية الي التمكن من الوصول إلى البيانات بشكل غير شرعي: كسرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو حذفها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم،وكذلك التمكن من الوصول إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها والحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا وابتزازهم بواسطتهامن أجل الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات، مثل: عمليات اختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزوير بطاقات الإئتمان وسرقة الحسابات المصرفية الخ[٥] .

والمجرم المعلوماتي هو شخص يختلف عن المجرم العادي فلا يمكن أن يكون هذا الشخص جاهلا للتقنيات الحديثة المعلوماتية؛ فهومجرم متخصص له قدرة فائقة في المهارة التقنية ويستغل مداركه ومهاراته في اختراق الشبكات مثل: كسر كلمات المرور أو الشفرات،أيضا النصب والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الجرائم مقابل المال، ويسبح في عالم الشبكات ليحصل على كل غالٍ وثمين من البيانات والمعلومات الموجودة في أجهزة الحاسب،كما أنه يوظف مهاراته في كيفية عمل الحواسيب وكيفية تخزين البيانات والمعلومات والتحكم في أنظمة الشبكات في الدخول غير المصرح به مرات ومرات فهو قد لا يحقق جريمة الاختراق بهدف الإيذاء وإنما نتيجة شعوره بقدراته ومهاراته في الاختراقلذلك فهومجرم محترف وذكي. ويتفق كثير من العلماء حول قواسم مشتركة لهؤلاء المجرمين، فعادة ما تتراوح أعمار تلك الفئة ما بين ١٨-٤٥ عاماً، لديهم المهارة والإلمام الكامل والقدرة الفنية الهائلة في مجال نظم المعلومات فمجرمي تلك الفئة ينتمون إلى طبقة المتعلمين والمثقفين ومن لديهم تخصصية التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي والقدرة على اختراق التحصينات والدفاعات التي تعدها شركات البرمجة ، كما أنهم يتمتعون بالثقة الزائدة بالنفس والإحساس بإمكانية ارتكابهم لجرائمهم دون افتضاح أمرهم، وإلمامهم التام بمسرح الجريمة وبأدواته بما يجنبهم فجائية المواقف التي قد تؤدي إلى إفشال مخططه وافتضاح أمره، وتتعدد أنماط الجناة في الجريمة المعلوماتية ، فهناك الهاكرز " Hackers " أو المتسللون وهم عادةً مجرمون محترفون يستغلون خبراتهم وإمكانياتهم في مجال تقنية المعلومات للتسلل إلى مواقع معينة للحصول على معلومات سرية أو تخريب وإتلاف نظام معين وإلحاق الخسائر به بقصد الانتقام أو الابتزاز، وهناك الكراكرز" " Crackers " المخترقون" سواء كان من الهواة أو المحترفين وعادةً ما يستخدم مجرمي هذا النمط قدراتهم الفنية في اختراق الأنظمة والأجهزة تحقيقاً لأهداف غير شرعية كالحصول على معلومات سرية أو للقيام بأعمال تخريبية إلخ، وهناك العابثون بالشفرات ومؤلفو الفيروسات " Malecions hackers " الخ.وبينما قد يهدف المجرم

المعلوماتي من جريمته إلى تحقيق مكاسب مادية معينة أو إثبات مهاراته الفنية وقدرته على اختراق أجهزة الحاسب قد يرتكب مجرمي هذه الفئة جرائمهم بهدف التسلية أو الترفيه أو لمجرد الرغبة في الإضرار بالغير كالموظف الذي يتم فصله من وظيفته ويلجأ إلى الإنتقام . وحتى يتمكن القراصنة (Hackers) من تنفيذ جريمتهم الإلكترونية يستلزم ذلك توفر أدوات معينة، ومن أبرزها :الاتصال بشبكة الإنترنت ،توفر برمجيات خاصة لنسخ المعلومات المخزنة عند المستخدم على جهاز الحاسوب، وسائل التجسس ومنها ربط الكاميرات بخطوط الاتصال الهاتف، الباركود وهو عبارة عن أداة تستخدم لمسح الترميز الرقمي وفك شفرة الرموز ،طابعات(Printers) ،هواتف رقمية ونقالة،برامج ضارة ومنها Trojan horse إذ تتمثل وظيفتها بخداع الضحية وتشجيعه على تشغيله فيلحق الضرر الشامل بالحاسوب والملفات الموجودة عليه(٦).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدد من الأسباب التي يمكن حصرها كأسباب للجريمة الإلكترونية، منها ما يقع على مستوى كوني، مثل التحول للمجتمع الرقمي: لقد دخلنا عصر المعلوماتية الجديدة (أي الفضاء الإلكتروني أو العالم الافتراضي)، وبالتالى يقضي الناس جزءاً من حياتهم اليومية في الفضاء الإلكتروني ينشئون الشبكات والمواقع، ويتمتعون بأنواع جديدة من العلاقات الاجتماعية وهم على تواصل مع ما يجري في العالم الخارجي، كل هذه الأنشطة أصبحت متاحة للجميع بوجود جهاز كمبيوتر ، كما أنظهور "الفضاء الإلكتروني" عبر العولمة خلق ظواهر جديدة متميزة وفرتها أجهزة الكمبيوتر الآن ضمن الفضاء الإلكتروني فقد يظهر الأشخاص الفروق في امتثالهم الخاص (القانوني) وعدم الامتثال (غير القانوني) مقارنة مع سلوكهم في العالم المادي، فالأشخاص على سبيل المثال، قد يرتكبون جرائم في الفضاء الإلكتروني لا يرتكبونها في الواقع المادي بسبب مكانتهم وموقعهم، بالإضافة إلى ذلك، فمرونة الهوية وعدم ظهورها وضعف عوامل الردع تحفز السلوك الإجرامي في العالم الافتراضي(٧).

ومن الأسباب مايتعلق بما هو مجتمعي ؛ ويعد التحضر Urbanization أحد أسباب الجريمة الإلكترونية عامة حيث الهجرة الكبيرة من الريف إلى المناطق الحضرية والمدن الكبيرة وعادة ما يهاجر الشباب غير المتمكنين من مواجهة متطلبات الحياة الحضرية باهظة التكاليف، والتي تتطلب مهارات عالية أحياناً مما يجعل شرائح كبيرة من المهاجرين غير قادرين على تلبية متطلبات الحياة الحضرية مما يجعلهم يعيشون في مدن الصفيح والأحياء الطرفية والهامشية وكنتيجة لذلك يجد الناس أنفسهم في تنافس غير قادرين على مجاراته مما يجعلهم يلتفتون إلى الإستثمار في الجريمة الإلكترونية حيث لا تتطلب رأس مال كبير .

وتعد البطالة(Unemployment)أحد الأسباب التى تدفع الشباب لأن يستثمرون ما يملكونه من المعرفة في النشاط الإجرامي الإلكتروني ، وفي ظل الضغوط العامة ، وسيطرة القيم المادية ،

وارتفاع سقف الطموحات يأتي البحث عن الثراء(Quest for Wealth) ليشكل أحد الأسباب لهذا النوع من الجرائم ، فى ظل ضعف إنفاذ القانون وتطبيقه في الجريمة الإلكترونية (lack of law enforcement and implementation)فهناك الكثير من الدول تطور تشريعاتها وأجهزة العدالة فيها لكي تتمكن من مجاراة التقدم في الجرائم الإلكترونية وأساليبها وهذا لا يتوقف عند التشريعات وإنما يشمل الشرطة والقضاء وكيفية التعامل مع الأدلة الرقمية على المستوى الوطني كما هو الحال على المستوى الدولي.

وأما الأسباب علي المستوي الفردي فتتعلق أولاً:بالبحث عن التقدير؛فهناك بعض الجرائم الإلكترونية التي يرتكبها شباب طائش وصغير السن، وذلك من باب التحدي، وحب الظهور في الإعلام،وغالباً ما تتوقف هذه الفئة عن مثل هذه السلوكيات في عمر لاحق بعد سن العشرين.ثانياً: وجود فرص للتعلم الإلكتروني مقترنة بضبط الذات المنخفض ، هذا فضلاً عن تغيير النشاط الروتيني في حياة الناس بسبب تغيير سبل التفاعل الاجتماعي، فالتغييرات في أنشطة الناس الروتينية مثل: استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، مثل: الفيس بوك والإيميل والمواقع وغيرها قد خلقت فرصاً للجناة المتحفزين مع وجود أهداف قيمة وسهلة في الحيز الفضائي فى ظل غياب الحراسة.

وأخيراً أسباب تتعلق بخصائص الجريمة الإلكترونية ذاتها ، فهي لا تتطلب الإزالة فيمكن نسخها فقط، المعلومات في كل مكان جاهزة،قيمتها عالية ، ممتعة، مثل: سرقة الموسيقى والمال، يمكن أن تستخدم لفترة طويلة، أيضاسرعة التنفيذ ،بل والتنفيذ عن بعد، بالإضافة الى إنها عابرة للحدود الدولية، كذلك هي جرائم ناعمة لا تتطلب أي عنف أو تبادل إطلاق نار مع رجال الأمن ، ثم صعوبة إثباتها مقارنةبالجرائم التقليدية [٨].

وإذا كنا نتحدث عن جرائم الإنترنت ضد الشخص، فإنهاتشمل كل من الرجال والنساء، ولكن إذا أخذنا نظرة على أحدث سجل نجد أن الجريمة الإلكترونية ضد المرأة آخذة في الازدياد بمعدل أسرع. وبموجب قانون تكنولوجيا المعلومات، بلغ مجموع الحالات المبلغ عنها ٥٤٨,٥ حالة تتعلق بجرائم تتعلق بالحاسوب، منها ١٩٢,٤ جريمة يعاقب بالسجن عليهالمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات لإرسال رسائل هجومية من خلال خدمة الاتصالات والجرائم ذات الصلة[٩] ومن بين الجرائم الإلكترونية المختلفة المرتكبة ضد الأفراد والمجتمع عموما، فإن الجرائم التي تستهدف النساء على وجه التحديد هي كما يلي:(التحرش الإلكتروني ، تشويه السمعة ، المطاردة ، التشهير الإلكتروني ، إختراق البريد الإلكتروني ، القرصنة ، الابتزاز ، التهديد ، البلطجة الإلكترونية)[١٠] .

وعلي الرغم من أن كثير من النساء يستطعن حماية أنفسهن علي المستوي الواقعي إلا إنهن لا يتحملن المطاردة أو التحرش عبر الإنترنت، صحيح أن الرجال والنساء قد يتعرضون للمطاردة عبر الإنترنت، ولكن الإحصاءات تشير إلى أن غالبية الضحايا من الإناث [١١]مما يؤكد أن سلامة المرأة في تعاملها مع الإنترنت وشبكات تواصله يشكل قضية تحتاج إلي وقفة للبحث في سبل الحماية خاصة أن استخدام التكنولوجيا يسمح للملاحقين بوقوع مضايقاتتنطوي على غزو الخصوصية عن طريق إتباع تحركات شخص عبر الإنترنت ونشر الرسائل على لوحات الإعلانات، ودخول غرف الدردشة التي ترتادها الضحية باستمرار وقصف الضحية عبر رسائل البريد الإلكتروني [١٢]

٢- الإشكالية :

ممالاشكفيهأنتكنولوجياالاتصالاتتمثلأحدأهمالآلياتالتيلعبت،ومازالتتلعب،دوراًبالغالأهميةفيالتحولاتالعالمية المعاصرة،ولانكونمبالغينإذاقلناإنتكنولوجياالاتصالاتبشكلٍعام،والإنترنتبشكلٍخاص،قدلعبدوراًمحوريافي تعظيمأشكالالاتصالبينالبشرحتى أصبح مصدراً رئيسياً للتعلم واكتساب المعارف والقيم والمعايير. فالإنترنتيُعدمنأبرزأشكالالعولمةفيالعصرالحديث،ويمكنالقولإنالإنترنتقدخلقمنخلالتعددالأنشطةالمرتبطةبه هعالماًيربطالفردبه،حيثيمارسمنخلالهماعتادأنيمارسهفيعالمهالواقعيالمعتاد، وبعبارة أخرىيمكنالقولأنهبينماكانتوسائلالإعلامالتقليديةمثلالتلفازوالراديووالصحفوالمجلاتهيجوازمرورنا إلىالعوالم المحيطةبنا،وجوازتعريفنابهذهالعوالم،أصبحتأجهزةالكمبيوترعبرالإنترنتهيالعالمذاته.

فالمرءأثناءجلوسهأمامشاشةالكمبيوتر،يمكنهأنيتواصل مع غيره من أفراد المجتمعات الأخرى [١٣]، وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع أعداد المستخدمين للإنترنت داخل الدول العربية من ٢,٥ مليون مستخدم فى يونيو ٢٠٠٥ بزيادة بلغت خمسة أضعاف عن عدد المستخدمين فى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ والذي بلغ ٦٥٠ ألف مستخدم فقط [١٤]،وأخذت هذه النسبة فى الارتفاع حيث بلغ عدد مستخدمى الإنترنت على سبيل المثال فى مصر عام ٢٠١٢ (٢٩,٨) مليون مستخدم ، وبلغ عدد المستخدمين فى السعودية فى عام ٢٠١٢ (١٣) مليون مستخدم ، والإمارات (٥,٨) مليون مستخدم.[١٥]

وتتصدر دول منطقة الشرق الأوسط من حيث عدد مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، حيث بلغ عدد مستخدمي فيس بوك في مصر ١٦مليون مصري، وذكر التقرير الصادر عن المنظمة الدولية سي بى جى إنه وفقا للإحصائيات الأخيرة فأن مصر هي الأعلى بين دول المنطقة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي [١٦] .

ولقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية في انتشار أنواع جديدة من العنف الذي وصل لحد الجرائم ضد النساء والفتيات ، ومن أكثرها شيوعاً المطاردة والملاحقة الإلكترونية ، والابتزاز الإلكتروني ، والتحرشات الجنسية الإلكترونية ، والمراقبة والتجسس على أجهزة الحاسوب ، والإستخدامات غير القانونية باستخدام التكنولوجيا والإنترنت للصور ومقاطع الفيديو وتحريفها والتهديد بها ، والإتجار بالبشر ، والإستخدامات الجنسية غير المشروعة ، وانتحال أسماء وشخصيات معروفة للإيقاع بالنساء والفتيات خاصة في غرف الدردشة وغيرها الكثير، ولا شك فى أن المطالبة بكسر حاجز الصمت تبدو أكثر إلحاحاً في الجرائم الالكترونية الواقعة على النساء والفتيات ، مما يجعلنا نؤكد أن مواجهة هذه الأنواع من الجرائم يصطدم بشكل مباشر مع حقيقة أن أغلب النساء والفتيات اللائي يتعرضن لها ويقعن ضحايا لأشكالها المختلفة لا يملكن الأدوات والمعرفة للخطوات الواجب إتباعها لمواجهة هذه الاعتداءات الإلكترونية ووقفها وملاحقة مرتكبيها من جهة ، كما أن التشريعات التى تم وضعها لمواجهة هذه الجرائم قد تكون قاصرة عن حمايتهن من الأشكال الجديدة للعنف الذي يتعرضن له ، وبالتالي تبرز الحاجة الى التصدي لهذه الإنتهاكات من خلال البرامج والسياسات والتشريعات التي من شأنها التوعية بخطورة مثل هذه الجرائموتوضيح كيفية مواجهتها من قبل الأفراد والأسر على حد سواء .

وأظهر مسح قام به الاتحاد الأوربي عن العنف ضد المرأة عن تعرض ٢٠% من النساء اللائي تتراوح أعمارهن من (١٨-٢٩) عاماً للتحرش الجنسي الإلكتروني، كما نسبة ٧٧% اللائي تعرضن للتحرش الجنسي الإلكتروني تعرضن لنوع أو أكثر من التحرش من قبل الشريك.[١٧]

وكشف تقرير الأمن العام لسنة ٢٠١٢ عن نسب بعض أنواع الجرائم الإلكترونية المرتكبة حيث بلغت نسبة جريمة الإساءة للسمعة ٣٨% ، جريمة التشهير بالضحية والسب والقذف ٢٤%، جريمة تهديد وابتزاز الضحية ١١% ، جريمة انتحال صفة ٩% ، جريمة سرقة بريد إلكتروني ٥% ، جريمة نصب واحتيال علي الضحية بنسبة ٤% .[١٨]

وأوضحت إحدي الدراسات التى أجريت على عينة مؤلفة من ١٣٢ بلداً أن الدول الأكثر ثراءً، والتي يتركز بها عدد كبير من مستخدمي الإنترنت قد يتزايد نشاطها في مجال الجريمة الإلكترونية، كما أن الدول التى تعاني من معدلات بطالة مرتفعة تتزايد بها نسبة الجرائم الإلكترونية المرتكبة .[١٩]الأمر الذي يثير **إشكالية الدراسة والتى تدور حول التساؤل الآتي**: هل ثمة تدابير ينبغي الأخذ بها لحماية أمن المرأة؟ وما الإستراتيجية التي ينبغي إتباعها لحماية المرأة من الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت ؟

٣- أهمية الدراسة :

تبدو أهمية الدراسة علي المستوي النظري في:-

أ- أن الجرائم الإلكترونية في سياق الأبحاث والدراسات السابقة قد حظيت بصفة عامة باهتمام الباحثين، إلا أن الأبحاث حول الجرائم المرتكبة ضد المرأة في بيئة الإنترنت ضئيلة عربيًا بل ونادرة ، لذا فإن أهمية هذه الدراسة نظريًا تكمن في الإضافة للإنتاج الفكري المتعلق بالجرائم الإلكترونية في البيئة الإفتراضية حيث أصبح ضروريًا البحث عن استراتيجيات تواجه هذا الملف المتوتر الذي يظهر انهيار البنية القيمية والأخلاقية للمجتمع.

ب- أعطى العلماء والباحثون وصانعو السياسات في الغرب اهتماماً مكثفًا بالجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة ، ومن المفترض أن تحظى تلك الظاهرة في مجتمعنا بقدر أكبر من الأهمية؛ لأن المرأة تحظى بمكانة قيمة يدعمها الدين، وتعلي من شأنها التقاليد الإيجابية، ومن ثم يعد تعرضها لمثل تلك الجرائم انتهاكًا صارخاً ليس لشخصها فقط، ولكن للقيم الاجتماعية والأخلاقية التي يتمسك بها المجتمع المصري، وتعد مؤشرًا سلبيًا لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية.

ج- تضافرت مجموعة متنوعة ومتداخلة من الأسباب والعوامل والاعتبارات على جعل الجرائم المُتصلة بالإنترنت ظاهرة بالغة الخطورة على أمن المجتمعات الوطنية، وعلى أمن المجتمع الدولى بوجه عام، والفئات الأكثر عرضة خاصة المرأة مما يستلزم دراستها والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، والبحث عن الوسائل الوقائية لإجهاض هذه النوعية من الجرائم قبل وقوعها بما يؤدى إلى قمع هذه الجرائم وإنزال العقاب الرادع بالفاعلين لها.

أما علي المستوي التطبيقي فتتمثل في :

د-أن كسر حاجز الصمت عن العنف الموجه للمرأة وتغيير النظرة المجتمعية الدونية تجاهها بحاجة الى جهود كبيرة من كافة الجهات المعنية لحث النساء على الحديث عن العنف الذي تعرضن له مهما كان نوعه، ومهما نتج عنه من أضرار سواء أكانت نفسية أو جسدية أو كلاهما معاً ، ومهما كانت طبيعة الإصابات سواء كانت بسيطة أو متوسطة أو بليغة، بل أن كسر حاجز الصمت عند التعرض لأي من الجرائم الالكترونية يبدو أكثر إلحاحاً للحد من هذه الجرائم ومنعها وتقديم مرتكبيها للقضاء ضماناً لعدم إفلاتهم من العقاب.

هـ- مع استمرار إغراق الأسواق بالأجهزة الذكية المنتشرة وخدمات الإنترنت وأسعارها المنخفضة، فإن ذلكيسهم في توسيع دائرة الانتهاكات بحيث تطال شريحة النساء الذين باتوا عرضة للإستغلال الجنسي بكافة أشكاله، من هناتنبعأهميةالتعرضلموضوعالجرائمالمتصلةبالكمبيوترلما له من أثار تقتضي توعية المرأة والمجتمع بالآثار السلبية والخطيرة لهذا النوع من الجرائم وتهديدها

لحياة المرأة وتماسك المجتمع، إضافة إلى تحديد إستراتيجية ترتبط بتدابير وآليات لمواجهة مثل هذه الجرائم في المجتمع الافتراضي.

٤- أهداف الدراسة :

أ- التعرف علي أبرز الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

ب- تحديد أكثر التطبيقات علي مواقع التواصل الاجتماعي التي تتعرض المرأة من خلالها للجرائم الإلكترونية.

ج- الوقوف علي الأساليب التي يتبعها الجاني مع ضحيته للوقوع بها.

د- تحديد رد فعل الضحية تجاه الجرائم المرتكبة ضدها.

هـ- تحديدأثرالتعليمفيتعلمخطواتلمواجهةالإعتداءتالإلكترونية

و- الوصول إلي إستراتيجية لحماية المرأة من الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضدها عبر الإنترنت .

٥- تساؤلات الدراسة :

أ- ما أبرز الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي؟

ب- ما التطبيقات والمواقع التيتكون المرأة فيه أكثر عرضة للجرائم الإلكترونية ؟

ج- ما الأساليب التي يتبعها الجاني مع ضحيته للوقوع بها ؟

د- كيف تتصرف المرأة مع الجرائم المرتكبة ضدها تقنيا و قانونياً ؟

هـ- ماطبيعة العلاقة بين متغير التعليم،وإكساب المرأة لمعلومات تحميها من التعرض للجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت ؟

و- كيفنحدمنهذهالجرائمالمرتكبةضدالمرأة؟

٦- مفاهيم الدراسة :

أ- **مفهوم الجريمة الإلكترونية : cyber crimes**

تتكون الجريمة الإلكترونية (cyber crimes) أو الإفتراضية من مقطعين هما الجريمة (crime) والإلكترونية (Cyber)ويستخدم مصطلح الإلكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات، أما الجريمة فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون. والجرائم الإلكترونية هي" المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة

الضحية أو إلحاق الأذى المادي أو العقلي للضحية بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الإتصالات مثل الإنترنت(غرف الدردشة، والبريد الإلكتروني، والموبايل).

ويتوقفتعريفالجريمةالإلكترونيةفيالمقامالأولعلىالغرضمناستخداماالمصطلح،ويشمل عدد محدداً من الجرائمالإلكترونيةتتمثلفيالأعمال المرتكبة ضد سريةالبياناتأوالنظمالحاسوبيةوسلامتها[٢٠] .

وتنظر معظم التقارير والأدلة والمنشورات المتعلقة بالجريمة الإلكترونية إليها باعتبارها: أي نشاط تستخدم فيه الحواسيب أو الشبكات كأداة أو هدف أو مكان لممارسة النشاط الإجرامي[٢١].

وتحاول بعض التعريفات الأخذ بالمقاصد والنوايا في الحسبان، وتطرح توصيفاً أكثر دقة للجريمة الإلكترونية فتعرفها بأنها: أنشطة معتمدة علي الحاسوب تعد إما غير قانونية أو تعتبر غير مشروعة من جانب أطراف معينة ويمكن الاضطلاع بها عن طريق الشبكات الإلكترونية العالمية [٢٢].

ويغطي مصطلح الجريمة الإلكترونية مجموعة واسعة من الجرائم الأمر الذي يجعل من الصعب وضع نظام لتصنيف الجريمة السيبرانية . ويمكن التفرقة بين أربعة أنواع من الجرائم الإلكترونية المختلفة:الجرائم التي تستهدف سرية البيانات والنظم الحاسوبية وتكامليتها ، الجرائم المتعلقة بالحاسوب،الجرائم المتعلقة بالمحتوي ،الجرائم المتعلقة بحقوق المؤلف[٢٣] .

وهذا التصنيف ليس متسقاً تماماً، لأنه لا يستند إلي معيار وحيد للتفرقة بين الفئات المذكورة، فثلاث من هذه الفئات تركز علي موضوع الحماية القانونية ، وهذه الفئات هي الجرائم التي تستهدف سرية البيانات والنظم الحاسوبية وتكاملها وتيسرها ؛ والجرائم المتعلقة بالمحتوي والجرائم المتعلقة بحقوق المؤلف ، أما الفئة الرابعة وهي الجرائم المتعلقة بالحاسوب فلا تركز علي موضوع الحماية القانونية بل علي الأسلوب المستخدم في ذلك، ويؤدي عدم الاتساق هذا إلي بعض التداخل بين الفئات، بالإضافة إلي ذلك تغطي بعض المصطلحات المستخدمة لوصف الأفعال الإجرامية مثل الإرهاب الإلكتروني أو التصيد الاحتيالي أفعالاً تندرج ضمن عدة فئات[٢٤].

وتصنف الجرائم الإلكترونية إلى ثلاث فئات رئيسية :الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات والحكومة، فالجرائم الإلكترونية التي ارتكبت ضد أشخاص تشمل جرائم مختلفة، مثل: نقل الفاحشة والرسائل، والتحرش عن طريق البريد الإلكتروني، والتسلط عبر الإنترنت والمطاردة السيبرانية. الفئة الثانية من الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد التنظيم أو جميع أشكال الملكية، وتشمل: التعدي على الكمبيوتر غير القانوني وغير المصرح به من خلال نقل المعلومات الهامة والحرجة خارج المنظمة التي يمكن أن تؤدي إلى خسارة كبيرة للمنظمة. وتتعلق الفئة الثالثة من الجرائم بالجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد الحكومة التي تشمل الإرهاب السيبراني [٢٥] .

- **التعريف الإجرائي :**

الجريمة الإلكترونية الموجهة ضد المرأة هي: الجريمة ذات الطابع المادي، التي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأي شكل بالأجهزة الإلكترونية يتسبب في حصول المجرم على فوائد مع تحميل الضحية خسارة ، ودائماً يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة وقرصنة المعلومات الموجودة في الأجهزة، أو ابتزاز المرأة بمعلوماتهاالمخزنة على أجهزتها المسروقة، أو التحرش بها من خلال صور شاذة أو ألفاظ .

٧- النظريات المفسرة لموضوع الدراسة :

تؤدي الحواسيب والإنترنت دوراً محورياً على نحو متزايد في الحياة اليومية، مما يجعل من المهم للغاية فهم ديناميات الجريمة الإلكترونية وأولئك الذين يقعون ضحايا لها. وتجدر الإشارة الى أنه في علم الاجتماع هناك عدد من الأسئلة ينبغي أن تطرح ، وتتعلق بما يلي: هل المفاهيم والنظريات التقليدية كافية في فهم هذا السلوك عبر الإنترنت؟ هل علينا تعديل هذه النظريات؟ هل نحن بحاجة إلى تطوير جديد؟ هذه الأسئلة تنشأ من الإعتراف بأن الفضاء السيبراني كمجال اجتماعي مختلف تماماً من علاقات الوجه للوجه ؛ أنه مجال تجاوز الحدود الجغرافية ، وسوف نحاول أن نطرح بعض الآطر النظرية التنستكشف بها ذلك:

أ- **نظرية الشبكات الاجتماعية :**

يبدو من خلال نظرية الشبكات أن العلاقة بين الجريمة والتكنولوجيا ليست جديدة تماماً على الرغم من أن الأجهزة قد تغيرت عبر فترة من الزمن ولكن تبقى أفكار الجريمة الأساسية نفسها. والتغيير الكبير في العصر الحديث تمثل في زيادة القدرة الحاسوبية الشخصية في الاتصالات العالمية، وقدرتها علي تشكيل أفكار، فقد أصبحت التكنولوجيا الشبكية أكثر من مجرد وسيلة للتواصل بل وأيضاً وسيلة لتقاسم الجريمة علي النطاق العالمي [٢٦].ومن الجدير بالذكر أن التنظير المرتبط بالشبكات الاجتماعية يحتاج إلي مرونة تفسيرية كونها ارتبطت بفكر ما بعد الحداثة وذلك علي حد تعبير Mc.Swite[٢٧] .

لقد ولدت فكرة التنظير للشبكات الاجتماعية من رحم علم الاجتماع، فلقد تبني التنظير الاجتماعي آطر تحليلية أبرزها التحليلات المرتبطة برأس المال الاجتماعي كمردود لدراسة فاعلية الشبكات الاجتماعية، ويمكن بلورة الإطار النظري التحليلي في جزأين أساسيين، الأول: يتعلق بالمقولات الأساسية للشبكات علي مستوي التنظير الاجتماعي ، والثاني: التركيز علي رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية للشبكات الاجتماعية.

فالبناء الشبكي ليس متفاعلاً كله كما في الفرضيات المرتبطة بالبناء الاجتماعي في التنظير التقليدي، فالتفاعلات المتبادلة التي تتم داخل البنية الشبكية لا يشترط أن تسري في الكيان الشبكي كله، فالتفاعل الاجتماعي في مستواه الإفتراضي يتم بين الأفراد بعضهم البعض أو الجماعات والأفراد، وقد يهمل الأفراد أو تهمل الجماعات تفاعلات مع أفراد آخرين داخل الشبكة، وقد يصل الأمر إلي غياب التفاعل لدي بعض الأفراد داخل الشبكة، ويسمي هؤلاء الأفراد بالسلبيين ، وهنا ويعتمد البناء الشبكي علي دعامتين أساسيتين، تتمثل الدعامة الأولي: في قوة الروابط، والتي تعني أن الشبكات الاجتماعية والبناء الشبكي يستمد طاقته التي تسبب ذيوع وانتشار الشبكة علي قوة الروابط بين الأفراد أو الجماعات، والتي يتمخض عنها متانة البناء. والدعامة الثانية: تتمثل في خواص الروابط، والتي تتنوع بتنوع مجالات الاهتمام التي تتعدد بدورها داخل البناء الشبكي، ويتمحور البناء الشبكي في مجالين، يتمثل الأول: في البناء الشبكي العالمي، والمتمثل في بنية تفاعلية عالمية تتضمن موضوعات ذات مجال عالمي لا تخص جماعة أثنية أو أقلية معينة ولكن تتصهر كل الأقليات والتباينات الثقافية داخل بوتقة التفاعل العالمي للشبكة. والثاني: يتمثل في البناء المحلي للشبكات الاجتماعية والتنتظهر دور الجماعات المحلية التي خلقت لنفسها وحدات داخل التفاعلات العالمية والتي يتمحور التركيز فيها علي الموضوعات والسياسات المحلية أو التي تخص جماعات بذاتها في إطار اهتمام داخلي، وتخضع البنية الشبكية في هذا المحتوي إلي تجانس ثقافي إلي حد كبير [٢٨]ومقابل التشبيك المتعولم، الذي يعد الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة، تقف الذات، التي تشير في نصوص كاستِلز إلى الهويات الفردية والجماعية (الفرد والمواطن والإنسان والجماعة) الهادفة إلى المحافظة على حياتها، في خضم التحولات المعرفية الكاسحة، وينتج هذا التناقض بين الشبكة والذات صورًا جديدة من الصراع الاجتماعي، أبرزها الطابع المعرفي لهذا الصراع، فبدلًا من الصراع الطبقي تصبح البشرية أمام صراع تلعب فيه الشبكات بقواعدها الرمزية دورًا بارزًا في تأجيج وترتيب ملامحه الكبرى، فشبكة الإنترنت قد أصبحت أول أداة وسائطية في الإعلام الدولي، بل إنها أصبحت قادرة على عولمة العالم، وقد ساهمت في زعزعة كل أدوات الاتصال، وأعادت بناء معمارها وصيغ استعمالها وأنماط إنتاجها، مثلما غيرت عادات العمل وممارسة السلطة والسيطرة[٢٩] .

أن السمة الرقمية لمجتمع المعرفة تثير قضايا متعددة، فهي من جهة تعد الخاصية الأكثر إثارة في ثورة المعلومات بحكم السهولة التي أصبحت تستعمل بها الأدوات والتقنيات والبرمجيات في أنظمة الإنتاج، ومن جهة أخرى أدت هذه السهولة في الوقت نفسه إلى نتائج وإشكالات

سلبيةألقت بظلالهاعلىالمجتمع منها الجرائم الإلكترونية والتي تعكس القلق الاجتماعي حول هذه الظاهرة الجديدة .

ب- نظرية الإنتقال الفضائي :

وضعت هذه النظرية من أجل شرح سببية الجرائم في الفضاء السيبراني، وحاولت أن توضح طبيعة شخصية المجرم ، وعلماء هذه النظرية شعروا بالحاجة إلى نظرية منفصلة للجرائم السيبرانية، لأن التفسيرات النظرية العامة كانت غير كافية ، وتقدم هذه النظرية شرح لظاهرة الجرائم السيبرانية ، ولطبيعة سلوك الأشخاص الذين يبرزون سلوكاً متطابقاً وغير متطابق في الفضاء المادي والفضاء السيبراني . وينطوي الانتقال الفضائي على نقل الأشخاص من مكان إلى آخر، على سبيل المثال:من الفضاء المادي إلى الفضاء السيبراني والعكس بالعكس.

تستند تلك النظرية إلي فرضيةمؤداها؛ الناس يتصرفون بشكل مختلف عندما ينتقلون من مساحة إلى أخرى. وتنطلق النظرية من المقولات الآتية :

١ – الأشخاص الذين يتمتعون بسلوك إجرامي (في الحيز المادي) لديهم ميل إلى الإلتزام بجريمة في الفضاء الإلكتروني.

٢. عدم الكشف عن الهوية الإنفصالية، وعدم وجود عامل ردع في الفضاء الإلكتروني يوفر للمجرمين خيار إرتكاب جرائم إلكترونية.

٣ – يرجح أن يتم إستدعاء السلوك الإجرامي للمجرمين من الفضاء السيبراني إلى الفضاء المادي، أو يحدث العكس كذلك.

٤ – الطبيعة المكانية الزمانية الدينامية في الفضاء الإلكتروني توفر فرصة للهروب.

٥ – من المرجح أن يتحد الغرباء معا في الفضاء السيبراني لإرتكاب الجريمة في الحيز المادي. ومن المحتمل أن يتحد شركاء الفضاء المادي من أجل إرتكاب الجريمة في الفضاء السيبراني.

٦ – ومن المرجح أن يرتكب الأشخاص من المجتمع المغلق جرائم في الفضاء الإلكتروني أكثر من مرتكبيها في المجتمع المفتوح.

٧. تضارب القواعد وقيم الفضاء المادي مع قواعد وقيم الواقع قد يؤدي بالفضاء السيبراني إلى جرائم إلكترونية[٣٠].

ج- نظرية الأنوميا المؤسسية :-

وتقدم نظرية الأنوميا المؤسسية تفسيراً لظهور هذه الجرائم بالإستناد إلي غياب المعايير الضابطة للسلوك الإنساني، ووفقًا لهذه النظرية فإن سيطرة الاقتصاد على البناء الاجتماعي قد أضعف فعالية التنظيمات غير الاقتصادية (الأسرة ، والتعليم) وهو ما يترتب عليه حدوث كثير من الانتهاكات والجرائم [٣١].

والأنومي تصف حالة مجتمع تغيب فيه أو تضعف فيه المعايير والمعتقدات القياسية والموضوعية الشائعة Standards of BeliefsUsual Normativeوهي تعبر عن حالة من عدم التنظيم الاجتماعيDisorganizationSocialوفساد الأخلاق Demoralization في مجتمع ما، وتعبر كذلك عن حالة من حالات افتقاد القواعد A State of Deregulation" حيث لا تكون للأعراف الاجتماعية والقيم التي ارتضاها المجتمع لأفراده سيطرة على تصرفات الأفراد وأفعالهم، إضافة إلى كونه يعبر عن خلل في الوظيفة الاجتماعية SocialDysfunction ، وافتقاد الإطار المؤسسي الحاكم لكل من البناء الاجتماعي والقيم الاجتماعية The De– Institutionalizing of Social Structure and Values، وبأنها بصفة عامة تشير إلى افتقاد المعايير الناتج عن عدم كفاءة وعدم كفاية السيطرة الموضوعية Normative Control أو حالة غياب الأعراف الاجتماعية والقواعد الأخلاقية الحاكمة لتصرفات الأفراد في جماعة ما أو مجتمع معين، ويشير بعض الباحثين إلى أنه قد تعبر الأنوميا في بعض الأحيان عن الافتقاد الكلي للمعايير والأعراف قدر تعبيرها عن وجود مجموعة من القيم المتناقضة والمعايير المتعارضة التي يصعب على أفراد المجتمع الاختيار بينها(٣٢).

ووفقًا لمسنر وروزنفليد فإن المؤسسات غير الاقتصادية في المجتمع (الثقافية والتربوية والفكرية) تعمل بشكل كبير تحت سيطرة الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية، رغم أنها من المفترض أن تقوم بدور التوازن المؤسسي للقوة Institutional Balance Power ويحدث ذلك بأكثر من طريقة: الأولى: تقليل أهمية أو سوء تقدير أهمية الوظائف والأدوار المؤسسية غير الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: يتم تقييم أهمية التعليم وتقدير قيمته في كونه فقط وسيلة وأداة للحصول على وظيفة اقتصادية مناسبة، وليس بوصفه هدفًا في حد ذاته، والثانية: تنظيم أو ترتيب الوظائف المؤسسية غير الاقتصادية بحيث تأتي متوافقة مع المتطلبات الاقتصادية فعلى سبيل المثال قد تؤجل أسرة الإنجاب بحيث يتناسب مع عمل الأب أو الأم، والثالثة: تغلغل ونفاذ الأعراف الاقتصادية إلى المناطق المؤسسية الأخري.(٣٣)

د– النظرية النسوية :

تعتبر النسوية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية، وقد حظيت أهدافها بتأييد في شتى أنحاء العالم، وترتكز النسوية على " الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفرصاً مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية"، كما تعرف بأنها: "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتسعى كحركة سياسية إلى دعم المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه."(٣٤)

ويعني ذلك أن المساواة والحرية هما ركيزتان أساسيتان في نشأة وتطور الفكر النسوي، ولاشك فى أن المصطلحين شديدا الجاذبية لاسيما إنهما إستخدما في أهم ثورتين قامتا في العالم الغربي.. الثورة الأمريكية ١٧٧٩ م والثورة الفرنسية ١٧٨٩ م، واستطاعت الحركة النسوية أن تضمن فكرة المساواة في مبادئ الأمم المتحدة عندما نشأت عام ١٩٤٥م، حيث ضمنت في وثيقتها رفض التمييز على أساس الجنس وتحقيق المساواة الكامله في مختلف المجالات ومن بين أهم المفاهيم والمقولات التي أنتجها الفكر النسائي الغربي المعاصر، نجد مقولات الميزوجينية أوالعداء للنساء، والمركزية الذكورية ، والتمييز الجنسي وبصفة عامة فإنه على الرغم من تباين الاتجاهات النسوية فيما يتعلق بتحليل وضع ومكانة المرأة في المجتمع، ودرجة التركيز على علاقات وقضايا النوع، إلا أن تلك الاتجاهات تشترك جميعها في الاهتمام بقضايا عدم المساواة في القوة فيما يتعلق بعلاقات النوع، وأن هذا التميز يرجع إلى البناء الاجتماعي والمؤسسي والثقافي الأكبر الذي يمنح الرجال السلطة والقوة والمكانة، في حين تحرم المرأة كثير من الحقوق في المجتمع.[٣٥] ويمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات نسوية أساسية على النحو التالي:

١- اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية): Liberal/Individual Feminism

وتدلنا القراءة المتأنية للإتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي إلى أنه أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، وقد تضمن مساحة كبيرة لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة أو في تحررها من الأسرة تماماً، ويقوم هذه الاتجاه في النظرية النسوية الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس،وقد تمثل الاتجاه النسوي الفردي في المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية في إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديمقراطية. وتمتد جذور المبادئ الليبرالية إلى الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر والتي عرفت بحركة التنوير.[٣٦]

٢-الاتجاه النسوي الماركسي: Socialist Feminism

تتمثل الفكرة الأساسية في النسوية الاشتراكية في الافتراضبأن الرجال أعداء للمرأة، وأن صراعهم يعد انعكاساً لصراع أكبر حيث تشتغل النساء في سياق الرأسمالية، وبهذا المعنى فأن الرجال يمثلون النظام الإستغلالي وهم بدورهم مضطهدون، فالمساواة بالرجال التي يطالب بها الليبراليون ليس لها معنى بالنسبة للإشتراكية حيث أنها تعني مساواة مع جماعة مضطهدة بالفعل في إطار نظام اجتماعي فاسد [٣٧]، لذلك يجب تغيير وضع المرأة ووظيفتها في المجالات العامة والخاصة كي تتحقق لها الحرية الكاملة، أيضا ينبغي حل التناقضات الطبقية ونجاح الثوراتالاشتراكية من أجل إلغاء كافة أشكال التمييز بالمجتمع، وهذا بالدعوة إلى تبني فكرة (تنمية الوعي).[٣٨]

٣- الاتجاه النسوي الراديكالي: Radical Feminism

ظهرت هذه النظرية خلال الفترة من نهاية الستينيات وبدايه السبعينيات، حين أدركت الحركة النسائية مدى القهر الذى تتعرض له النساء بسبب المعاملة السيئة من للرجال، ومن هنا يمكن القول إن الاتجاه النسوى الراديكالى جاء كرد فعل تاريخى تجاه نظريات التنظيم والاتجاه نحو حركة اليسار الجديد، ويطالب الاتجاه الراديكالي للمرأة ليس فقط بمكانة متساوية مع الرجل، بل ينظر للمرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات السامية، وبالتالي المطالبة بإذعان الرجل للمرأة، بل باستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء. ومن بين استراتيجيات هذا التيار الهادفة الى تغيير المعادلة الرأسيةبين الرجال والنساء : إستعادة النساء لأجسامهن وكيانهن ، تغيير الثقافة التى تؤدي الى تدني وضع المرأة، الانفصال عن الرجال والعيش في مجتمعات نسائية مستقلة.[٣٩]ويمكن التمييز بين خطين فكريين في إطار النسوية الراديكالية، الخط الأول: يرى أن دور المرأة التابع والضعيف ينتج من السلطة الأبوية ومن خلال التقسيم الأول للعمل الذي يخص المرأة بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وأن المرأة سوف تستمر في القيام بهذا الدور ما دامت مستمرة في إنجاب الأطفال. ومن ثم تؤكد النسويات/النسويون الراديكاليون أن المرأة يمكن أن تتمتع بالمساواة مع الرجل، إما من خلال الثورة التكنولوجية التي تفصل ولادة الأطفال عن جسم النساء من خلال الأرحام الصناعية أو من خلال تجنب الاتصال الجنسي بالرجال.أما الخط الفكري الثاني ضمه هذا الاتجاه، وحظي بقبول واسع النطاق عند كل من الإشتراكيين والليبراليين فهو يعتبر أن التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيباً في حد ذاته، وإنما بقدر ما تضيفه التقاليد والثقافة والمجتمع عليه، الأبوية تصف كل ما هو أنثوي بأنه متدن في مقابل كل ما هو ذكري، فعملية التلقيح تفوق عملية الحمل، كما أن العضو الذكري يتفوق أيضاً عنه في المرأة، ومن ثم فإن دور الأم الذي تصطبغ به المرأة –ثقافياً– يجعلها مخلوقاً متدنياً[٤٠] .

ومن هذا المنطلق يري الاتجاه النسوي العنف والجريمة الموجه للمرأة فى ارتباطه بتعريفات المجتمع للذكورة (كقوة عدوانية مسيطرة) والأنوثة (كقوة تابعة سلبية)[٤١] ، حيث أكد الاتجاه النسوي علي أن العنف يرتبط بديناميات النوع، فمعظم الضحايا من الإناث ومعظم الجناة من الرجال، وبالتالي يعد العنف نتاجاً لثقافة الهيمنة الذكورية والتي تتميز بها الهياكل الأسرية الأبوية. فالجرائم الجنسية بصفة خاصةتعكس المعايير الجنسية الذكورية المرتبطة بقوة وبراعة وهيمنة الجنس، كما أنه يدعم أو يعزز المعايير الجنسية الأنثوية التقليدية السلبية التي تخدم إحتياجات الرجال[٤٢]، وقد يتفق هذا التفسير مع من ينظرون إلى الجنس بإعتباره الآلية التي يؤكد الرجال من خلالها على القوة والهيمنة على المرأة[٤٣] ، وبالتالي نجد أن الجريمة موجه إلى الإناث بشكل كبير، وأن الغالبية الساحقة من الجناة هم الذكور.علاوة على ذلك فإن السلوكيات الجنسية هي في حد ذاتها إحدى الممارسات الاجتماعية للرجولة.[٤٤]

وبناء علي المناقشة النظرية السابقة نستطيع أن نقدم إطاراً تصورياً للجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت كما يلي :

- خلقت شبكات التواصل الاجتماعي نطاق سهل لتقارب الأمكنة والأزمنة بين المستخدمين ومع كل الفرص الإيجابية التي وضعت العالم في غرفة واحدة للتقارب وتجاذب التجارب، تشكلت بالمقابل سلسلة من الفجوات في الخطابات التي نالت من رموز وقضايا عديدة، ووضعت المرأة بشكل خاص في مواجهات إلكترونية عنيفة.
- مشاهدات متكررة لإنتقال المرأة من معركتها الكبيرة الإنسانية إلى معارك تخص وجودها الشخصي مع أول محاولة مقصودة للضغط عليها والتي ما تلبث أن تتحول لحصار جمعي يساهم فيه ظاهرة التخفي للمجرم وصعوبة تقييده، واختلال منظومة القيم.
- الجرائم الإلكترونية كغيرها من الجرائم موجهة ضد الجميع بشكل عام، لكن تمس المرأة بشكل أساسي، هذا العنف الحقيقي والملموس والمجازي بحاجة هامة وجدية لخلق استراتيجيات تقوم بتتبع القراصنة وحماية المعنفات من السلوك الجمعي .
- الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد المرأة تعبرعن أزمة أخلاقية وعملاً من أعمال العنف الاجتماعي التي انتشرت بصورة كبيرة في مجتمعاتنا بما يعكسه من نظرة دونية للمرأة، وبما يؤدى إليه من معاناة نفسية وجسدية للضحية، وتنامي هذه الجرائم واتخذها أشكالاً جديدة في ظل الإمكانيات المتطورة ومنهاالهواتف النقالة والرسائل الإلكترونية، يؤكد البحث عن آليات للتوعية والردع في نفس الوقت .
- يتسم المجرم الذي يرتكب مثل هذه النوعية من الجرائم بالمعرفة التكنولوجية العالية ، والقدرة علي التخيل ، ومن الممكن لإنسان في الحياة الواقعية يتسم بالفضيلة أن يشترك في مثل هذه الجرائم الإفتراضية تحت بند التخفي ، وعدم وجود عامل ردع في الفضاء الإلكتروني يوفر للمجرمين خيار ارتكاب جرائم إلكترونية.
- أن الجرائم الإلكترونية الموجهة للمرأة خاصة ذات الطابع الجنسي أنما تعبر عن مجتمع ذات سيطرة ذكورية تلك السيطرة التي تمكن الرجال من أن يمارسوا القوة الجنسية لتأكيد سيادة وسيطرة الرجلوالحفاظ علي هذه السيطرة وإعادة إنتاجها باستمرار ، ووفق هذه الرؤية يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلي أن الجرائم الإلكترونية خاصة ذات الطابع الجنسي مثل التحرش الإلكتروني هي مجموعة الأفعال التي تضمن مطالب جنسية غير مرغوب فيها بالنسبة للأنثي في سياق علاقة قوة متباينة .

٨. الإستعراض المرجعي لأدبيات الدراسة :

أ- إحصاءات تتعلق بتطور الجريمةالإلكترونية المرتكبة ضد المرأة ونسبها وأنواعها:

من الصعب وضع تقدير كمي لتأثير الجريمة الإلكترونية علي المجتمع ومن العسير للغاية تقدير حجم الخسائر المالية الناجمة عنها وعدد الأفعال المندرجة في إطارها، ومن الصعب أيضا قياس عدد الجرائم الإلكترونية، لأن المستهدفين بها لا يبلغون دوماً عن هذه الجرائم.[٤٥]ولكن يمكن القول بأن هذا النوع من الجرائم فى ارتفاع مستمر، وذلك نتيجة لأن بلدان عديدة شهدت زيادة هائلة في التواصل العالمي في وقت يتسم بتحولات اقتصادية وديموغرافية، وبتزايد التفاوت في الدخل وتقييد الإنفاق في القطاع الخاص وانخفاض السيولة المالية، ارتفعت نسب هذه الجرائم المرتبطة أيضا بالتطور التكنولوجي[٤٦].

لقد تطورت الجرائم المعلوماتية في المجتمع المصري من حيث الحجم حيث بلغ حجمها في الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠٥ (١٤٧) جريمة معلوماتية، وتركزت أنماط هذه الجرائم في المجتمع المصري حول إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للتشهير بسمعة الأفراد والمؤسسات، والدخول غير المشروع على البريد الإلكتروني، واختراق المواقع على شبكة الإنترنت، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية في مجال البرمجيات، وأخيراً إرسال رسائل مخلة بالآداب عبر التليفون بواسطة شبكة الإنترنت.[٤٧]

ومن أكثر الجرائم المعلوماتية المرتكبة فى المجتمع المصري جرائم الدخول غير المشروع على البريد الإلكتروني للآخرين، وإنشاء مواقع للتشهير بسمعة الأفراد والمؤسسات، يلي ذلك جرائم اختراق المواقع على شبكة الإنترنت وإرسال رسائل مخلة عن طريقها . وأشارت الدراسات الى أن نسبة إرتكاب المرأة للجرائم المعلوماتية منخفضة بالمقارنة بالرجل، وأمكن تفسير ذلك في ضوء عوامل عدة منها : أن الأطفال الذكور تكون علاقتهم بالحاسب الآلي أكثر قرباً من الفتيات، بالإضافة إلى أن تعليم الحاسب الآلي يكون في بيئة ذكورية.

وتجدر الإشارة الى وجود ارتباط طردي بين ارتفاع المستوى والتعليم وارتكاب هذا النمط من الجرائم، لما تحتاجه هذه الجرائم من مستوى متقدم من التعليم واكتساب الخبرات والمهارات في التعامل مع تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت. [٤٨]

وتشير الدراسات إلى أن نسب النساء غير متناسب مع نسب الرجال فى أهداف وأشكال العنف الإلكتروني،على سبيل المثال: في استطلاع لأكثر من ٩,٠٠٠ من الشخصيات الألمانية من مستخدمي الإنترنت الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ إلى ٥٠ عاماً، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال ليكونوا ضحايا الجنس على الإنترنت والتحرش والمطاردة الإلكترونية، ويدعم هذا الإستنتاج دراسة استقصائية أجراها مركز بيو للأبحاث في الولايات المتحدة عام ٢٠١٤ ، والتى أكدت على أنهبالرغم من أن الرجال أكثر إحتمالاً من النساء لتعرضهم لأشكال "خفيفة"

نسبيا من التحرش عبر الإنترنت ، إلا أن النساء –على وجه الخصوص الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٤ عام– يتعرضن بشكل غير متناسب لأنواع شديدة من التحرش الجنسي عبر الإنترنت. (٤٩)

وأفادت التقارير بتزايد احتمال تعرض النساء للمطاردة أكثر من الرجال، لأن ما يقرب من أربعة من أصل خمسة ضحايا للمطاردة كانوا من النساء، في حين أن الرجال هم أكثر عرضة لأن يكونواملاحقون . ويستخدم الإنترنت وغيره من الوسائل الإلكترونية لتعقب أو مطاردة أي فرد لأغراض الإحراج العام، أو المضايقات الشخصية، أو السرقة المالية وغيرها من الأمور بسلوك تهديدي، ويقوم المضايقون بجمع المعلومات الشخصية عن الضحية مثل إسمه، معلومات عن عائلته، أرقام هواتفه، مكان الإقامة ومكان العمل وما الى ذلك عن طريق مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات وغرف المحادثة وغيرها من المواقع(٥٠)

يكشف مسح بريطاني عن " العنف ضد المرأة" عن أهمية جمع البيانات حول العلاقات بين الضحية والجاني في حالات العنف الإلكتروني ضد النساء، وأوضح المسح أن أكثر من نصف المستجيبين (٥٤٪) التقوا لأول مرة مع المعتدي عليهم في الحياة الواقعية ، ويتضح من ذلك استمرارية العنف بين الحياة الواقعية والحياة فى المجتمع الإفتراضي(الإنترنت) ، حيث تبين أن ٢٩٪ من الإساءة عبر الإنترنت كانت من جانب شريك سابق استطاع استخدامبرامج التجسس أو تحديد المواقع GPS على هواتف الضحية أو أجهزة الكمبيوتر.(٥١)

ومن الصعب تحديد إنتشار النشاط الإجرامي على مواقع التواصل الاجتماعي في الواقع، حيث لا توجد حالياً إحصاءات شاملة عن جرائم وسائل الإعلام الاجتماعية، خاصة بالنظر إلى الطابع الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، وعدم الكشف عن هويه المجرمين، وعدم وعي مستخدمي الإنترنت، مما يمكن أن يخلق بيئة ناضجة للإيذاء. (٥٢)

ب– دراسات تتعلق بأسباب وقوع المرأة كضحية للجرائم الإلكترونية:

أولاً– العولمة، أزمات الهوية النسائية والاستغلال العاطفي:

تشيرالدراسات إلي أن العولمة كانت شريك فعال في ظهور الجرائم الإلكترونية حيث تفتت الأسرة الممتدة وسمحت بظهور الأسر النووية بل وزادت من مساحة الطموح والتدرج الاجتماعي والذي أدي بدوره إلي ضحالة العلاقات الأسرية فالجميع مشغولون في السعي المهني ، مما دفع بالنساء وبخاصة ربات البيوت إلي تفعيل دائرة اجتماعية خاصة بهم بعد مواجهتهن لأزمات وجودية، فأصبحن غير قادرات على العثور على إجابات لأزمة حياتهن الخاصة في كثير من الأحيان مما عرضهن لمواجهة مشاعر الوحدة والاكتئاب، وللتغلب على ذلك فقد سهلت العولمة من خلال شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الحصول علي الدعم خارج نطاق الأسرة

عبر غرف الدردشة، دردشة الفيديو، الرسائل الفورية وما إلى ذلك، وحينما تنغمس في الدردشة، غالبا ما تحدث المحادثة بين الأصدقاء أو أفراد العائلة، ولكنأحياناً، تنغمس النساء في الدردشة مع الغرباء وهو ما يصبح مصدراً للتنفيس، فالنساء أكثر عاطفة من الرجال .[٥٣] حيث يشير "Parkins" في دراسته حول " الجنس والتعبير العاطفي" إلى أن النساء أكثر تعبيراً عاطفياً من الرجال، لهذا السبب، فإنه يصبح من السهل على الجاني الفوز بثقة المرأة .[٥٤]

وفي هذا الصدد تميل النساء إلى الكشف عن الكثير من معلوماتهن الشخصية، ولا يقتصر الأمر فقط على المعلومات الشخصية، بل أنها تميل إلى الكشف عن تفاصيل الممتلكات الخاصة بها وبالأسرة، أيضا تفاصيل عن جميع أفراد الأسرة، وتقوم بتبادل الصور، وأرقام الهواتف النقالة ....الخ . ولا شك بعد أن يتلقي المجرم هذا النوع من المعلوماتيقوم باستخدامهاضد المرأةللتسبب في ضررها، وفي بعض الأحيان يمكن أن يعرضها ذلك الأمر للإغتصاب والقتل،وفي معظم الحالاتتكون هذه الجرائم متعمدة، مما يؤكد أن النساء تتعرض لهذه الجرائم بسبب ضعفهن العاطفي.[٥٥]

ثانياً–المعرفة الحاسوبية: أمية الكمبيوتر الجزئية:

تشير أمية الكمبيوتر الجزئي إلى المعرفة غير المكتملة في تشغيل نظام الكمبيوتر وتطبيقاته والتى تشمل تصفح الإنترنت من خلال جوجل أو استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية مثل: الفيسبوك، تويتر، ومن الملاحظ أن هناك زيادة وفيرة في عدد مستخدمي الكمبيوتر، وللأسف هناك جزء كبير من الناس لا يدركون الإستخدام الآمن والمضمون لتلك الأجهزة.

ويتضح من نتائج الدراسات وجود فروق بين النوع في المعرفة المتعلقة بتشغيل أجهزة الكمبيوتر والتعامل مع تطبيقاتها ، وأكدت إحدي الدراسات على أن الذكور أعلى كفاءة في استخدام الكمبيوتر ، وأكثر انخفاضاً في درجة القلق.[٥٦]

ويشير "**Busch** " فى بحثه عن :" أثر الفروق بين الجنسين في الكفاءة الذاتية والموقف تجاه أجهزة الكمبيوتر". الى أن الفروق بين النوع كانت أقوى فيما يتعلق بمهام الكمبيوتر المعقدة ، وكان الذكور أعلى بكثير من حيث كفاءة الإستخدام وأعلى ثقة بالكمبيوتر من الإناث.

ويمكن تفسير الفجوة بين النوع فى استخدام الكمبيوتر وتطبيقاتهفى ضوء استمرار هيمنة السلطة الأبوية على المجتمعات الشرقية على الرغم من التغيرات المعلنة والتي تؤكد علي عدم وجود فروق بين الذكور والإناث، إلا أن الواقع يكشف عن أن الذكور مازال لهم الأهمية القصوي والمكانة الأعلي في المجتمع، وقد أبرزت دراسة "**Busch**"بعض النقاط الرئيسية حول سبب ارتباط المعرفة باستخدامات الكمبيوتر والإنترنت باعتباره مجالاً يهيمن عليه الذكور، وأكدت الدراسة علىأن الذكور يتم تشجيعهم على معرفة المزيد عن الشبكات الاجتماعية مقارنة بالنساء،

كما أن الذكور أظهروا إتقان في استخدام الكمبيوتر و شبكة الاتصالات الافتراضية: و خصوصا الشباب، من الذكور، الذين يهيمنون على شبكات التواصل بحكم كفاءتهم بالكمبيوتر،وبالرغم من أن الرجال والنساء في عالم اليوم لديهم إمكانية متساوية تقريبا للوصول إلى الإنترنت، إلا أن النساء أقل كفاءة في استخدام هذه التكنولوجيا، حيث غالبا ما تستخدام النساء الكمبيوتر والإنترنت كأداة لجمع المعرفة، والحصول على الدعم، والبحث عن التمكين، ومع ذلك يرجع الإيذاء الذي تتعرض له النساء من خلال مواقع الشبكات الاجتماعية الى إنهن أقل وعياً بسياسات الخصوصية ونصائح السلامة من استخدام مواقع الشبكات ، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في نهج كل من الجنسين نحو هذه التكنولوجيا الحديثة، ولا يمكن تجاهل علاقات القوة في النظام الاجتماعي، لأنها تلعب دورا كبيرا في جعل النساء ضحايا.(٥٧).

ثالثاً–المنظور الاجتماعي: السلطة الأبوية والمسكوت عنه في قضايا النساء :

يشير"Connell's" الى مفهوم السيطرة أو الهيمنة الذكورية باعتباره نظام نوعي يمنح المزايا والإمتيازات للذكور البالغين مقارنة بالإناث . ويرى"Mackinon " أن النوع والجنس متشابهان ويعرفان كأنظمة للقوة والسيطرة من قبل الرجال البالغين الذين يحملون القوة الجنسية للتأكيد وللحفاظ على فرض الهيمنة على النساء، وبالتالي فإن الرجال والنساء معرضين للتحرش الجنسي أو لتجربة سلوكيات التحرش بشكل مختلف بسبب عدم المساواة بين الجنسين، كذلك بسبب المعايير والقيم الثقافية المحددة للحياة الجنسية، ويتم تنشئة الرجال والنساء على قبول هذه المعايير المختلفة حول الجنس، مما يساعد على الحفاظ على النظام القائم بين الجنسين. وتتصور النساء سلوكيات التحرش الجنسي على أنها تهديد لهن في جزء منها، وذلك لأنهن يتعلمن منذ الصغر أن يشعرن بالقلق إزاء سلامتهن الجسدية وحماية حياتهن الجنسية. أما الرجال فيتعلمون بشكل أقل حول إمكانية التعدي الجنسي مقارنة بالنساء، لذلك نجد أن العنف الجنسي موجه إلى الإناث بشكل كبير، وأن الغالبية الساحقة من الجناة هم الذكور. علاوة على ذلك فإن السلوكيات الجنسية مثل" مراقبة الفتاة أو الوصول لها"هي في حد ذاتها إحدى الممارسات الاجتماعية للرجولة(٥٨) .

وفي هذا الإطار تصبح هذه الجرائم في عداد المسكوت عنها ولا يتم الإبلاغ عليها حفاظاً علي شرف العائلة، وحتي لا يلحق الوصم بالمرأة ، وخوفاً من التشهير بها أو الزج بإسم عائلتها في الملفات الرسمية وفقدان الدعم من الأسرة ، وفي إطار التخفي للهوية يبرع الجاني من إيذاء الضحية الذي يضمن سلفاً إنها لن تتدافع عن نفسها حفاظاً علي سمعتها من التشهير، وتشير

إحدي الدراسات إلي أن ٣٥% فقط من النساء أبلغن عن تعرضهن للإيذاءمقارنة بنسبة ٤٦.٧% منهن لم يبلغن و١٨.٣٪ لا يدركن إنهن قد وقعن ضحايا [٥٩].

رابعاً–الفجوة بين الإجراءات القانونية والتقدم التكنولوجي

أحد الأسباب الرئيسية وراء زيادة الجرائم الإلكترونية ضد النساء هوالقوانين ، حيث أفادت التقارير أنه غالبا ما ينظر إلى الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة على الإنترنت علي أنها الأقل أهمية، لذا نجد أن القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية في بلدان مختلفة مثل كندا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدةترتبط أساساًبزيادة التجارة الإلكترونية، ولهذا السببتغطي القوانين بشكل رئيسي الجرائم التجارية والمالية، التي تشمل القرصنة،الخداع وما إلى ذلك، وقد تم وضع بعض القوانين للهاكرز على البريد الإلكتروني ، والجنس الإلكتروني، والتجاوز في خصوصية الآخرين[٦٠].

وتعتبر الهند واحدة من عدد قليل جداً من البلدان حرصت على سن قانون تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٠ لمكافحة الجرائم الإلكترونية؛ ويغطي هذا القانون على نطاق واسع الجرائم التجارية والاقتصادية التي تتضح من ديباجة قانون تكنولوجيا المعلومات [٦١] .

ومع ذلك، فإن القوانين المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المرأة والتى ترتبط بالجرائم الجنسية والإساءة على الإنترنت، تجد بعض الصعوبات العملية والتي ترجع في المقام الأول إلي أن العديد من النساء ليس لديهن علم بالقوانين الخاصةبالجرائم الإلكترونية، وليس لديهن معرفة حقيقة بأن المطاردة ، والبلطجة الإلكترونية،وإرسال الرسائل التهديدية وما إلى ذلك إذا تم الإبلاغ عنها فإنها تتعامل معاملة القضايا ، هذا فضلا عن أن السكوت عنها يجعل من الصعوبة إتخاذ أي إجراء ضدها، وهذا يؤدي أيضا إلى زيادة الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة ، وبصرف النظر عن الفجوة القانونية، فإن عدم الكشف عن هوية الجاني فى الفضاء الإلكتروني يسهل على الجاني التلاعب والاختباء، ويجعل من الصعوبةتتبعه ، ويشير ذلك إلي غيابعامل الردع في الفضاء الإلكتروني، وبذلك يتوفر للمجرمين بيئة خصبة لارتكاب الجرائم، ويصبحون أكثر جرأة في سلوكهم الهجومي، لأنهم لن يواجهوأية عواقب.[٦٢]

إن من أبرز المعوقات التي تواجه تشريعات الجرائم الإلكترونية في عالمنا العربي ضعف الإطار القانوني المتصل بالجانب التقني أو العملي التى تمتاز بها الجرائم الإلكترونية، مما يؤدي الى ضعف الحماية المنشودة [٦٣]، حيث تعد الجرائم الإلكترونية نوعا مستحدثا من الجرائم التى تتحدي القواعد التقليدية للتجريم والعقاب التى تتطلب ضرورة تحقق أركان الجريمة ، لذلك فأن هذا النوع من الجرائم يثير مشكلات قانونية وعملية من الناحية الموضوعية ، وهذه المشكلات ترتبط بصور الجرائم الإلكترونية ، وهناك بعض صور الجرائم التي لم يعالجها المشرع فى

بعض البلدان العربية مثل الأردن وتتمثل تلك الصور فى الملاحقة الإلكترونية، التشهير ، تشوية السمعة سواء فى غرف الدردشة أو مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة : تويتر وواتس آب.(٦٤)

خامساً- إنهيار منظومة القيم الاجتماعية:

أكدت الدراسات على تراجع منظومة القيم الاجتماعية الراسخة فى أعماق المجتمع العربي، ظهور منظومة قيمية جديدة أفرزها التغير الاجتماعي السريع فى هذا المجتمع ، تللك المنظومة التى أسست لمعايير جديدة مغايرة تماما للمعايير التقليدية للأسرة العربية ، ومن أبرز تجليات المنظومة الجديدة تراجع المعني السليم للتدين، واستبداله بتدين طقوسي شكلي قائم على الإستغراق فى أداء الشعائر الدينية، وانفصال ذلك عن السلوك الواقعي. (٦٥)

الدراسة الحالية علي خريطة الدراسات السابقة

مامنشكأنفيالدراساتالسابقةإسهاماتعلميةونتائجمهمةوجبالوقوفعندهالإعطاءالبحثبعدهالتأصيليالنظريوكذاالإنطلاقمنتراكممعرفييساعدنافيصياغةفرضياتالدراسة ، وقد اتضح أن الدراسات قد تناولت الجريمة الإلكترونية الموجهة للمرأة ، وأنواعها والأسباب المؤدية لها ، فضلا عن صفات الجاني وهي محاور تتفق معها الدراسة الحالية ولا تختلف بل تري أن جزء من الدراسة يتبع هذا النهج ،كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك وتويتر كمواضيع هامة فرضت نفسها أمام العديد من الباحثين في وقتنا الراهن.

وقد سلطت الدراسات السابقة الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بموضوع هذه الدراسة؛ حيث أكدت بعضها على جملة أمور أهمها: تأثيرات الإنترنت في المجتمع من خلال الفوائد والسلبيات التي يقدمها، دوافع استخدام الفيسبوك ومعرفة الأبعاد النفسية والعاطفية والاجتماعية والثقافية وتحليل ظواهر استخدام الإنترنت من حيث إبراز التأثيرات الاجتماعية ،و تأثيرات العولمة الثقافية على قيم المجتمع، لكن هذه الدراسات من الملاحظ أن كلها في البيئة الغربية مما يعني خلو البيئة العربية من دراسة أصيلة عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة عبر الإنترنت ، كما أن جميع الدراسات لم تعلن عن إستراتيجية للمواجهة فجاء العرض وصفياً فقط ، وهو ميزة تنفرد بها الدراسة الحالية التي تقدم إستراتيجية ذات تدابير وآليات لحماية المرأة من الجرائم الإلكترونية.

ثانياً- الإجراءات المنهجية للدراسة:-

يطرح هذا الجزء لمنهجية الدراسة الميدانية، والتي تستمد شرعيتها بالأساس من الأطر النظرية وأهداف الدراسة، وذلك من خلال التالي:

١- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى قائمة البحوث الإستكشافية، كونها ترتبط بموضوع جديد ونمط جديد من الجرائم يتم من خلال الإنترنت، ومن الملاحظ أن هناك العديد من البحوث التي أنجزت في هذا المجال على الصعيد الواقعي، ولكن بتأمل واقع الدراسات على المستوى العربي ندرك أن هناك ندرة في دراسة هذا النمط على المستوى الإفتراضي،واستدعى ذلك بالضرورة القيام بهذه الدراسة للكشف عن آليات مواجهة الجريمة الإلكترونية الموجهة ضد المرأة عبر الإنترنت .

٢- **منهج الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة تم الإعتماد على المنهج الوصفي ، وأسلوب دراسة الحالة، وذلك من منطلق أن هذا المنهج هو المنهج الأنسب لجمع البيانات الكيفية العميقة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وتشير الأسس المنهجية إلى ملائمة هذا المنهج مع الدراسات الاستطلاعية.

٣- **أدوات جمع البيانات:** تم الإستناد إلى دليل دراسة حالة في موقف مقابلة متعمقة بما يتناسب مع موضوع البحث بغرض جمع البيانات الكيفية عن آليات مواجهة الجريمة الإلكترونية الموجهة ضد المرأة عبر الإنترنت.

٤- **أسلوب جمع البيانات:** تقتضي الدراسة الاستطلاعية مرونة في الأدوات التي تستخدمها، على هذا الأساس نحاول الاعتماد على دليل دراسة حالة في موقف مقابلة متعمقة ، وذلك من خلال تصميم دليل يراعي الهدف الرئيسي للدراسة والتساؤلات الفرعية وهو دليل مفتوح ليتيح الحرية للمبحوثات بالإدلاء عن موقفهن من الجرائم الإلكترونية الموجهة لهن وآليات مواجهتها .

٥- **دليل دراسة الحالة وأقسامه** : يتكون الدليل من ستة محاور أساسية بالإضافة إلى المحور المتعلق بالبيانات الأساسية :

أ- **<u>أقسام الدليل</u> :** المحور الأول: يدور حول الجرائم الالكترونية الموجهه للمرأة عبر الإنترنت ويشمل(أهداف الجريمة الإلكترونية –تحديد طبيعة وخصوصية الجرائم التي تتعرض لها المرأة –تحديد الأسباب التي تجعل المجرم الإلكتروني يقوم بالجريمة ضد المرأة عبر الإنترنت (تغير النشاط الروتيني ونمط التفاعل الاجتماعي ، غياب الحراسة، الإحساس بالتهميش ، البطالة ، البحث عن الثراء ، ضعف القانون، القدرة علي التخفي ، الجاذبية ...)– ثقافة المبحوثة ودورها في الحماية من هذه الجرائم– تعليم المبحوثة ودوره في التبصير بهذه الجرائم – عمر المبحوثة وأثره في التعرض لهذه

الجرائم)، ويشمل المحور الثاني:تساؤلات تدور حول أنواع الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة عبر الإنترنت سواء كانت: أخلاقية – علمية – سرقة – إبتزاز – تجسس – فضح – تشهير – تشويه سمعة – سب قذف. مدي ارتباط الجريمة بعفوية المرأة علي الإنترنت من خلال عرض صورها والتساهل في قبول الصداقة ، أكثر الجرائم التي تتعرض لها المرأة علي الإنترنت وأشكالها (صور إباحية – عبارات جنسية – صور جنسية عبر الإيميل – فيديوهات .....الخ . ويتناول المحور الثالث : المواقع الاجتماعية التى تتعرض فيها المرأة للجريمة بكثرة (الوتس ، الفيسبوك، تويتر، انستجرام)،أسباب تعرض المرأة لهذه الجرائم ، طبيعة الجريمة ونوعها عبر المواقع المختلفة(عدد المرات التي تعرضت فيها المرأة لمثل هذا النوع من الجرائم).والمحور الرابع يدور حول:أساليب المجرم في التواصل مع الضحايا. أما المحور الخامس :يدور حول طريقة تعامل المرأة مع هذه الجرائم واقعياً (الإبلاغ ، السكوت ، التعامل مع المجرم .....ألخ) .

أ- **مراحل صياغة الدليل :** لقد مر الدليل في صياغته بعدد من المراحل والتي من أهمها مرحلة الصياغة المبدئية في ضوء أهداف الدراسة ، ثم مرحلة التحكيم ، ثم التعديل بعد التحكيم بإضافة بنود ، وحذف أخرى وتفسير الصياغات غير الواضحة وتجريب الدليل للتأكد من صلاحيته ثم التطبيق الفعلي.

٦- **وحدة الدراسة الميدانية** : تعتمد الدراسة الميدانية على وحدة أساسية هي (المرأة) التى ترتاد الإنترنت ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك من منطلق التعرف علي رأيها في الجرائم الإلكترونية الموجهة لها وآليات مواجهتها .

٧- **مجتمع الدراسة**: يعرفمجتمعالدراسةبأنهجميعمفرداتالظاهرةالتييدرسهاالباحثسواءكانت الأفرادأوالأشخاصالذينيكونونموضوعمشكلةالدراسة، ويمثلهذاالمجتمعالكلأوالمجموعالأكبر للمجتمعالمستهدفالذييهدفالباحثدراستهويتمتعميمنتائجالدراسةعلىكلمفرداته، إلاأنه يصعبالوصولإلىهذاالمجتمعالمستهدفبضخامته، فيتمالتركيزعلىالمجتمعالمتاحأوالممكنالوصول إليهلجمعالبيانات(٦٦)، وبناء علي ذلك يتشكل مجتمع الدراسة من النساء مرتادي شبكات التواصل الاجتماعي .

٨- **مجالات الدراسة**:تنحصرالحدودالبشريةللدراسةالحاليةفيعينةمنمرتادي شبكات التواصلالاجتماعي، وينصبموضوعالدراسةحولإدراكالمبحوثات للجرائم الإلكترونية الموجهة لهن وآليات مواجهتها ، وتمإجراءالدراسةالميدانيةفيالفترةمن سبتمبر ٢٠١٧ الى أكتوبر ٢٠١٧ .

٩- **حـــــالات الدراســـــة وســـــحب العينـــــة :** تعدعمليةالمعاينةهياختيارعـــدد منالمفرداتمنالمجتمعبأســـــــلوبيجعلالجزءيمثل الكلوذلكنتيجةلضخامةمجتمعالدراســـــــةأو تشـتتمفرداتهمنناحيةأو عدمتجانسهفيالخصـائص مناحيـةأخرى[٦٧]، وقد تم تطبيق دليل دراسة الحالة على عينة من النساءاللائي تعرضن لأحدي الجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت مكونة من (٢٠ حالة) وقد استخدمت الدارسة طريقة التضاعف (كرة الثلج Snowball) في اختيار مفردات العينة حيث تم التعرف على حالة تعرضت لهذه الجرائم كنقطة بداية وطلب منها بعد إجراءالمقابلة معها ترشيح حالتين وهكذا حتى تم إستكمال حجم العينة. والجدير بالذكر أن الدراسة في اختيار حالاتها تعمدت إختيار الجامعيات ، والحاصلات علي الماجستير والدكتوراه، وذلك لإختبار مدي الوعي التقني والقانوني بمواجهة مثل هذه الجرائم .

١٠- **خصائص حالات الدراسة:**

أ- **السن:**

جدولرقم (١)

توزيعاالحالات وفقاً للسن

السن	الحالات	%
أقل من ٣٠	١٠	٥٠
من ٣٠ لأقل من ٤٠	٧	٣٥
من ٤٠ فأكثر	٣	١٥
المجموع	٢٠	١٠٠

بلغت حالات الدراسة (٢٠) إمرأة من مستخدمات الإنترنت ، وجاءت أعمارهن متنوعة وغلبت الفئة العمرية الأصغر سناً علي مفردات العينة وخاصة الفئة العمرية الأقل من ٣٠ سنة بلغت (عشرة حالات) بنسبة ٥٠% يليها الفئة العمرية من ٣٠ لأقل من ٤٠ بلغت (سبعة حالات) بنسبة ٣٥% وأقل الفئات العمرية كانت من ٤٠ سنة فأكثر (ثلاث حالات) بنسبة ١٥%. يتضح مما سبق تعرض مختلف الفئات العمرية للجرائم الإلكترونية.

ب- الحالة الاجتماعية:

جدولرقم (٢)

توزيعاالحالات وفقاًللحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الحالات	%
آنسة	٨	٤٠
متزوجة	١٠	٥٠
مطلقة	٢	١٠
المجموع	٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن أغلب الحالات بنسبة ٥٠% متزوجات ، يليها نسبة ٤٠% من مفردات العينة لم يسبق لهن الزواج ، ثم المطلقات بنسبة ١٠% . يتضح من الجدول السابق تعرض جميع النساء سواء المتزوجات أو اللائي لم يسبق لهن الزواج للجرائم المرتكبة على الإنترنت.

ج- الحالة التعليمية:

جدولرقم (٣)

توزيع الحالات وفقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الحالات	%
فى مرحلة التعليم الجامعي	٧	٣٥
مؤهل جامعي	١٠	٥٠
مؤهل فوق جامعي	٣	١٥
المجموع	٢٠	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن أغلب مفردات العينة التى تم التطبيق عليهنمن الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة ٥٠% أو مازلن بمرحلة التعليم الجامعي بنسبة٣٥% أو فوق الجامعي بنسبة ١٥% .

١١- متغيرات الدراسة:-

أولاً- المتغيرالمستقل Independent Variable وهوذلكالمتغيرالذييتحكمفيهالباحثعنقصدفي التجربةبطريقةمعينةومنظمة، أوبمعنىآخرهوذلكالمتغيرالذيتسعىإلىقياستأثيرهعلىمتغيرآخر يتبعه، ويتمثلفي الجرائم الإلكترونية الموجهة للمرأة عبر الإنترنت .

ثانياً– المتغيراتالوسيطة Intervening Variable وهيتلكالمتغيراتأوالعواملالتيتتدخلدونإرادة الباحثلتؤثرعلىالمتغير المستقلوالتابعدونإرادته، ويسعىالباحثإلىتثبيتهاوتتمثلفي المتغيرات الديموغرافيةمثل(النوع، السن، الحالةالاجتماعية، المستوىالتعليمي).

ثالثاً– المتغيرالتابع Dependent Variable وهونوعالفعلأوالسلوكالناتجعنالمتغيرالتجريبيأو المستقل، ويتمثلفيالدراسةالحاليةفيآليات المواجهة.

ثالثاً–مناقشة النتائج بالنظر إلي تساؤلات الدراسة :

١– أبرز الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي:

تتعرض المرأة لعدد غير منته من الجرائم الإلكترونية، من أمثلتها: إستغلال خدمات الإنترنت بإرسال رسائل تحرش ومضايقة أو تشويه وتحقير شخص من خلال البريد الالكتروني فضلا عن إمكانية اختراق البريد الالكتروني والإطلاع على معلوماته، ويعرض الجدول التالي لنمط الجرائم المرتكبة ضد حالات الدراسة.

جدول رقم (٤) توزيع العينة وفقا لنمط الجريمة المرتكبة ضد المرأة

الجرائم المرتكبة	الحالات	%
التحرش الجنسي	١١	٥٥
الإبتزاز الأخلاقي	١	٥
الإختراق	٤	٢٠
تشوية السمعة	٢	١٠
سرقة البريد الإلكتروني	٢	١٠
المجموع	٢٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق نوعية الجرائم المرتكبة ضد حالات الدراسة ، وتعد جريمة التحرش الجنسي الإلكتروني من أكثر الجرائم شيوعاً سواء على الفيس أو على الماسينجر، أو الواتس آب وغيرها من التطبيقات بنسبة إذ تعرضت ١١ حالة للتحرش ، وتعبر عن ذلك أحد الحالات بقولها: اتقالي كلام مش كويس على الإنستجرام من شخص ماعرفوش ، يعني صورتك حلوة أوي، عاوزين نتعرف،عاملة أيه، إنتي خايفة ليه، وماكنتش برد ، فبقي يبعت لي صور ليه وهوه عريان وصراحة اتصدمت ونفسيتي تعبت من اللى شوفته ودي مش أول مرة اتعرض لكده". وتقول أخري: " واحد اتصل عليه وعاوز يتكلم معايا من غير ما أكون عرفاة ولما هزأته وقفلت في وشه السماعة ، بعت لي رسائل على الواتس يقولي : مهما تعملي إنتي عسل ودمك خفيف أوي، وكل شوية يبعت لي رسالة عشان نتعرف على بعض" .وتتحدث إحدي ضحايا التحرش الجنسي الإلكتروني عن طلبات الصداقة من أشخاص غير معروفين قائلة : " بتيجي رسايل من أشخاص مش معروفين واحد بعت يقولي: "مساء الورد واللؤلؤ ، أنا مصطفي من المنصورة، ممكن أتشرف بمعرفتك ، والشرف ليه أكيد " ومش برد بس مستمر فى إرسال الصور والرسايل عشان نتعرف "، وتذكر حالة أخري موقف تعرضت له بقولها: " واحد دخلي على الماسينجر وكلمني كأنه يعرفني قال: بعد ما فتحت الفيس لقيت واحدة بعت لي علي الماسينجر ولقيتها حطة صورتي ولكن بإسم مختلف وبتكلمني على أني صاحبتها ، وقالت لي: صباح الخير ، إزيك يا مرفت ، على فكرة إحنا أصحاب، مش فاكراني ، قولت لها لأ، قالت لي:على فكرة إنتي شكلك حلو أوي يا مرفت، وأنا كمان شكلي حلو، تحبي تشوفيني ؟ قولت لها : ماشي ، فقالت لي ثواني ، فلقتها مصورة " العضو الذكري فيديو " وبعتاه ، فاتفاجأت أنه طلع راجل مش ست فقفلت الفيديو والكلام معاه وروحت مبلغة المسئولين عن الفيس وقولت لهم في حد سرق صورتي ودخل عندي وبيعمل حاجات قليلة الآدب وبلغوني أنه مش هيضيقني تاني".وتقول أخري: "لاقيت رسالة فيها كلمات تهديد بنشر صوري وهو قام بتغيير هيئتها من برنامج الفوتوشوب وخلاني من غير حجاب وشبه عاريانه".

يلي ذلك التعرض لجريمة الإختراق فقد تعرضن ٤ حالات للإختراق ، وتعبر عن ذلك إحدي الحالات بقولها: " واحد سرق الأكونت بتاعي على الفيس وسرق كمان صورتي وعمل صفحة بإسمي وبدأ يضيف أصدقائي".

وتقول أخري: " كان ليه زميل متقدم لي وكنا فى فترة تعارف على بعض فلقيته دايما بيشك فيه علي الرغم من أني أنا وهوه فى كادر جامعي وأهلي كلهم دكاترة ، ولكن لقيته عارف أرقام ناس من على موبايلي وبيتصل بيهم ويسأل عني ولما أجي أتصل بحد إلقيه يتصل عليه يقولي كنتي

بتكلمي فلان ، كان عارف أنا بتصل بمين وأمتي؟ وعرفت بعد كده أنه قدر ينزل على موبايلي برنامج سهله أنه يخترقه ويسرق كل البيانات الموجوده عليه"

وتأتي فى المرتبة الثالثة جريمة الإبتزاز الأخلاقي وتعرضت حالتان له،وتحكي طالبة جامعية تعرضها للإبتزاز الأخلاقي بقولها : "واحد بعت لي طلب صداقة وبعدين بعت لي رسالة على الخاص وكنت بتجهله ولما يأس هددني بأنه عارف أبويا وأنه هيبلغه أن أنا علي علاقة بشاب على الفيس إذا أنا إستمريت فى تجاهله "

كما تعرضت بعض الحالات لجريمة تشويه السمعة، وتعبر عن ذلك إحدي الحالات بقولها :" روحت محل بتاع موبايلات عشان أصلح موبايلي ، وكان على الموبايل صوري الخاصة ، وبعد ما صاحب المحل أخد الموبايل عشان يصلحه قالي لازم نعمل إيميل جديد بدل القديم، فوافقت، وعمل الإيميل وحط الباسورد بنفسه ، بعد فترة قصيرة بدأت تيجي لي تحرشات علي الموبايل كلام وصور من أكثر من شخص، ولم أهتم،بعدها بدأت تيجي تهديدات بأخد صوري من الموبايل، شكيت في صاحب محل الموبايلات، وقلقت ورحت حذفت الإيميل اللى عمله ، وماقولتش لأي حد من أهلي خوفاً من المشاكل".

وتقول أخري "أختي بتكرهني جدا بعتت تسجيلات بصوتها لجوزي على الواتس آب بتقوله فيها أننا بمشي مع رجاله وبخونه ، ولأني على خلاف مع جوزي بدأ يهددني بالتسجيلات بتاعة أختي أنه هيفضحني ويشوه سمعتي عشان يطلقني من غير ما أطالب بأي حقوق "

ومن الجرائم أيضا التى تعرضت لها الحالات سرقة البريد الإلكترونيوتروي أحد الحالات تعرضها لسرقة بريدها الإلكتروني بقولها : " جت لي رسالة من مايكروسوفت مكتوب فيها : بريدك الإلكترونيسيلغبإذالمتقمبتحديثه،عبرإدخالكلمةالسر ،وتأكيدها" وبالفعل قمت بتحديث البريد ودخلت كلمة السر واتفاجأت بإن ده هاكرز واتسرق البريد الإلكتروني بتاعي ، وحد من صحابي قالى أنه إتبعت له إيميل مني بطلب منه فلوس لمروري بضائقة مالية وطلب منه أنه يحول مبلغ على رقم حساب محدد"

وبإستقراء الحالات السابقة يتضح لنا أن الجرائم الإلكترونية الموجهة للمرأة رغم تنوعها إلا أن أبرزها الجرائم الجنسية وهي دلالة واضحة على تخلخل البنية الاجتماعية والثقافية تحت وطأة التغيرات السريعة الاقتصادية والتكنولوجية ، ثمة تحولات جذرية عمقت من الفجوات في النسق القيمي ، فعلي الرغم من أن جسد المرأة قد حظي في النسق الاجتماعي التقليدي بقدسية وهالة لا يستطيع أحد أن يمسها ، إلا إنه قدبرزتثقافة الجنسوالغرائز علي خلفية القيم السلبية للعولمة ،فالجوانبالروحيةالتيكانتتشكلغذاءمعنوياًللبشرضعفت،

ولمتعدقادرةعليكبحجموحالغرائزفانطلقتتعربدفيكلاتجاهابتداءمن التحرش الجنسي ثمالاغتصابومروراًبالمعاشرةالجنسيةللصغار ،وانتهاءبغشيانالمحارم،وهومايعني سقوطالطهارةعنالثقافةالعامةللمجتمع ومنثمنجدالعلاقةعكسية بينالاحتواءالداخليللقيمالإيجابيةالبناءةلضوابط السلوكعندالفرد،والاحتواءالخارجيفي المجتمعمنعواملللجذبللقيمالسالبةالهدامة،فإذاكانالضبطالداخليفيالشخصيةواهنأوضعيففإنهاأيالشخصية فيحاجةماسةإلىمساندةاجتماعيةمنضوابطالسلوكالتيتفرضهاالأنظمةالاجتماعيةمنأعرافوتقاليد وإعمالللجزاءاتالتيتفرضهاالتقاليدوالأعرافالعائليةوالتشريعاتوالقوانين، أماإذادبالوهنفيالسياقالاجتماعيوازدادتمعدلاتالانحلالوالخللفيالمعايير الاجتماعية(الآنومي)حسب التعبيرالدوركيميفأناالشخصيةفيأمسالحاجةإلىقدركبيرمنالضبطالداخليوالمناعةالنفسيةلمقاومةعواملالجذ بللسلوكالإنحرافيأوعلىالأقلغيرالملتزم[٦٨]

٢- مواقع التواصل الاجتماعي والتعرض للجرائم الإلكترونية :

جدول رقم (٥) توزيع العينة وفقا لأكثر المواقع أو التطبيقات التى تتعرض فيها المرأة للجريمة

المواقع	الحالات	%
الفيس بوك	١٨	٩٠
سناب شات	٢	١٠
انستجرام	٦	٣٠
مسنجر	٥	٢٥
الواتس آب	٧	٣٥
تويتر	٢	١٠
المجموع	٢٠	-

تشير الحالات الى أن أكثر التطبيقات التى يتعرضن فيها للجريمة الإلكترونية الفيس بوك بنسبة ١٨ حالة، يليه الواتس أب بنسبة ٧ حالات، ثم الإنستجرام بنسبة ٦ حالات ،ثم المسينجر وهو أحد تطبيقات الفيس بوك ويتيح (الدردشة) مع الأصدقاء ٥ حالات ، يلي ذلك تويتر وسناب شات حالتان. وتتركز معظم الجرائم التى ترتكب ضد المرأة على فيس بوك فى التحرش الجنسي، وذلك لأن التحرش عن طريق الفيس بوك أسهل وصوره مختلفة، ما بين التحرش اللفظى أو بالصور الخادشة للحياء أو المحتوي الذي يحمل مضموناً جنسياً، أو رسالة تحمل فيروسًا عند فتحها ينتقل الفيروس إلى جهاز المتلقى ويتم إختراق لحسابه، وأضعف حالات التحرش الإلكترونى يتم من خلالها الحصول على صور المستقبل وتركيب صور مخلة عليها، ثم الابتزاز الجنسى وحتى المادى، وذكرت إحدى الحالات ذلك بقولها: "أنا اتعرضت لألفاظ بذيئة على

الفيس بوك، وماكنتش برد على الرسايل ولا التعليقات اللى كلها غزل" وتذكر أحد الحالات أن من السهل على المرأة الوقوع فى الخطأ على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال إضافتها لأصدقاء لا تعرفهن، ولكن من الممكن أن يكونوا أصدقاء لشخص مشترك ، ويبدأ الشخص أو الصديق الذي تمت إضافته فى إستدراج المرأة عاطفيا حتي يتمكن منها، وتعبر عن ذلك إحدي الحالات بقولها : " أضافت واحد عندي كان صديق لشخص مشترك ما بينا ، ولما شوفت كمان بروفيله وبياناته لقيته شخصية محترمه ، وبدأ يدخل يكلمني ورديت عليه ، وبعدين الموضوع دخل فى حب متبادل ، بس فجأة لقيته بعت لي فيديوهات مخلة ، كان عاوز يستثرني بيها " وتقول أخري : " واحد بعت لي رسالة كلمني كأنه أعرفه من زمان ، ماردتش ، لقيته بعت تاني يقولي : ممكن تردي عليه ، رديت عليه، قولت له: عاوز أيه ، أنا أعرفك منين عشان نتكلم ، لقيته بيقولي: خلاص نتعرف ، يعني عاوز واحدة تبادله المشاعر وبعدين الصور اللي ممكن يستغلها بعد كده" وتعبر إحدي الحالات عن تعرضها للتحرش الإلكتروني بقولها: " اتبعت لي رسايل مخلة كتيرة على الواتس آب من واحد ماعرفوش ، ولما استمرت المضايقة اتفقت أنا وواحدة قريبتي وأخويا أننا نوقعه فاتكلمت معاه قريبتي وكلام حب وكده وطلبت منه أن يتقابلوا وفعلا قابلها وأخويا مسكه هو وأصحابه وضربوه وعرفنا إنه اشتري موبايل قديم ولقي أرقام تليفونات عليه وكان من ضمن الأرقام رقمي ومن هنا بدأ يبعت لي رسايل ، فعرفت إن خطر جداً حد يبيع الموبايل من غير ما يمسح كل البيانات اللى عليه لأنها ممكن تقع فى إيد حد يستغلها"

وتشير حالة بقولها :" أنا اتعرفت علي حد من علي سناب شات وفضلت أتكلم معاه علي إنها ست وبعد كام شهر وقعت بنفسها وهي بتتكلم وكشفتها بتتكلم كلام وحش أوي وبعدين بدأت تقول ألفاظ قبيحة وأنا اتخضيت منها وكل مرة أصبر وأقول دي بتفضفض لغاية ما قالتلي ماتيجي نريح بعض وبانت نيتها"

وبإستقراء الحالات السابقة تبين أن شبكة الإنترنتشكلتفضاءجديدوهوالفضاءالرمزي Cyber spaceالذييعدإطاراًجديداًلعلاقاتاجتماعيةعابرةللقومياتوالأماكنفي مجتمعيطلق عليه افتراضي Virtual. [٦٩]وفي إطارهذا المجتمع تشكلت مساحات من الحرية تستند إلي الفصل بين أفعال الواقع والافتراض، وتتسم بالتمرد والثورة علي الخجل والانطواء وتفكيك مفهوم الهوية التقليدي، ولا يقتصر تفكيك الهوية على الهوية الوطنية أو القومية بل يتجاوزها إلى الهوية الشخصية، لأن من يرتادونها في أحيان كثيرة بأسماء مستعارة ووجوه ليست وجوههم، وبعضهم له أكثر من حساب ، مما شكل شعور بالأمان تتلاشي معه الحاجة للتقييد بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية، وفي ضوء الحرية الكبيرة وخاصية طمس أو تغيير الهوية الحقيقية كانت المعايير الأخلاقية من المرجح أن تكون أقل انتشاراً وكثافة في هذا الفضاء عن تواجدها بالحياة الواقعية ، وحيث

المعايير الأخلاقية أقل صرامة أو مموهة الحدود فإنه يبقي تواجدها فقط بداخل كل شخص ، ولا يمنع الإنسان من فعل ما يشاء بدون الخوف من انعكاس ذلك عليه أو علي مجتمعه الواقعي مما ساهم في انخفاض التواجد لمعايير أخلاقية صارمة بصورة واضحة أنتجت علي خلفيتها الجريمة الإلكترونية [٧٠]وكون الفيس بوك يشكل الموقع الأبرز في تصدير الجريمة له دلالته التي ترجع إلي أن الفيس بوك يعد فيصدارةهذهالمواقعالأكثر شعبية نظرًالنجاحهالكبيرفيدعمفكرةالتواصلمعالأصدقاءوالحفاظعلىالعلاقاتبينالأفراد، وهيالفكرةالتيانطلقمنهاالموقعمنالبداية، فالفيسبوك هو الأشهر بينها؛ إذ يبلغ عدد مستخدميه في المنطقة ٥٨ مليونًا تقريبًا، ويليه موقع تويتر بـ٦. ٥ مليون مستخدم، ثم موقع لينكدلين بـ ٥ مليون. [٧١]

٣- أساليب المجرم في التواصل مع الضحايا :

تمثلت الأساليب المتبعة في الاستغلالمن خلال التواصل مع الآخرين عبر المنتديات ومواقع التواصل الاجتماعي ، البريد الإلكتروني ، خدمات الدردشة والتعليقات علي المدونات(الدردشة – منتديات الإنترنت – الرسائل الفورية– البريد الإلكتروني – الصور الرمزية – الإعلانات علي الإنترنت – الربط التلقائي– البريد المزعج – النوافذ المنبثقة) ، والإستغلال له صور متعددة تركز أغلبها فى:

أ–ضعف معلومات الضحايا أثناء التعامل مع تطبيقات الحاسب الآلي ومواقع التواصل ، فالجميع يجهل طبيعة الفيروسات التى يمكن أن يحملها مقطع فيديو غير معروف أو رسالة غير معروفة ، وبالتالي تتعامل الضحية وتستجيب بتلقائية لهذا الأمر.

ب– تتعرض للإستغلال من خلال النظر إليها باعتبارها أنثي ضعيفة من السهل فرض السيطرة الأبوية عليها، وتهديدها من خلال رأسمالها الرمزي الذي تحمله وهو: الشرف.

ج– الإستغلال العاطفي من خلال الذي يبدأ بالإغراء بعبارات عاطفية، ثم إستدراجهن لفعل أمور خاطئة، ومن بعدها يتم استغلال هذه العلاقة التي يتخللها تبادل الصور أو فتح كاميرات بابتزاز الفتاة أو المرأة بنشر هذه الصور إما مقابل مبلغ مالي أو مقابل استغلال جنسي ، وهو ما يشير إلي خلل في منظومة التنشئة الاجتماعية القائمة علي التسلط بدل من الود والتفاهم .

د– الإستغلال الذي يتم عن طريق تبادل البيانات التى تخص المرأة مع شخص آخر .

وتذكر إحدي الحالات بأن مواقع التواصل الاجتماعي غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر وخاصة للنساء والأطفال وذلك بسبب ضعف معلوماتهم حول أجهزة الكمبيوتر ، وكيفية التشغيل؟ ونوعية البرامج والملفات التى ينبغي التعامل معها بحذر، وكيفية تجنب الشخص الوقوع فريسة

للتحرش أو الفيروسات أو الاحتيال والنصب، وتعبر عن ذلك بقولها :" خلفيتي عن الكمبيوتر وتطبيقاته ضعيفة ، كل معلوماتي بتدور حوالين إزاي أدخل على المواقع اللى ممكن تفيدني علميا، أنزل مراجع ومصادر، أدخل على الفيس أتفرج على البوستات، أكلم أصحابي على الماسينجر بس، أكتر من كده ماعرفش، يعني وأنا بشتغل ممكن تظهر لي رسايل مش مفهومة بالنسبة لي، وتطلع رسايل تحذير من أن الملف أو الصورة اللى هنزلها عليه فيروسات، فجأة أدوس على حاجة ألاقي ظهر لي صورة مخلة لبنت مش ببقي عارفة أي اللى دوست عليه غلط خلاها تتطلع، أحيانا بضيف حد وأنا متخوفة لأني ماعرفوش ولكن ممكن يكون صديق مشترك، أو لأن بياناته على البروفيل تبين أنه شخصية محترمة فيطلع عكس ذلك، لو حد اخترق الحساب بتاعي ببقي برضه مش عارفة أعمل أي ودايما بسأل أخواتي الصبيان بيفهموا فى الأمور دي أكتر مني " . وتقول أخري: " لاقيت صورتي على الفيس على ثلاث أكونتات ، مش عارفة مين اللى بياخد الصورة وبيعمل الأكونت بإسمي ، ومش عارفة أتعامل مع المشكلة دي إزاي"

وتذكر أحد الحالات ما تعرضت له من إستغلال عاطفي بقولها " أنا إطلقت من فترة طويلة والعيال قعدين مع أبوهم ، وأنا قعدة لوحدي وحاسة بفراغ عاطفي ، والفيس هو الحاجة الوحيدة اللى بتملي الفراغ ده، لأني بدخل أتعرف على ناس جديدة، واتكلم معاهم ، وبيحسسوني أني شيئ مهم فى حياتهم، من خلال الكلام الحلو والمشاعر الجميلة والصور المعبرة عن الحب،لكن للأسف التجارب كلها فاشلة، لأن فى الآخر بتنتهي برغبتهم فى تجربة العلاقة الحرام، مرة واحد قالي ممكن نتقابل فى شقته بره ونبقي صحاب "

وتروي إحدي الحالات قصتها مع ما تعرضت له من إستغلال قائم على تبادل البيانات الشخصية : " الخطأ اللي البنت أو الست بتقع فيه ولكن غصب عنها لأنها مش هتقدر تخون الناس كلها حواليها إنها تضيف حد ماتعرفوش على الفيس من باب أنه صديق مشترك أو تتبادل أرقام التليفون والبريد الإلكتروني مع حد يكون عرفاه معرفة سطحية ، وده اللي حصل معايا مع واحد اتعرفت عليه فى دورة والمفروض ليه مكانته العلمية عشان كده اتبادلنا أرقام التليفونات والإيميلات واتكلمنا شوية فى أمور حياتنا، لكن استغل ده وبقي يبعت رسايل يطلب فيها علاقة حرام وإلا هيشهر بسمعتي ويركب لي صور مخلة ، وطبعا ماكنتش أعرف أنه هوه الشخص اللى اتعرفت عليه فى الدورة، ولأني خفت من تنفيذ كلامه، اضطريت إني أبلغ عنه إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وبدأوا يتتبعوا خط التليفون وقدروا يوصلوا ليه وضبطوا عنده التليفون وجهاز الحاسب اللى بيبعت منه الرسايل". ويمكن تفسير ذلك فى ضوء النظر الى وضع المرأة فى المجتمع فهي تعيش فى بيئة غير آمنة ففي الحياة الواقعية دائما ما ينظر إليها باعتبارها جسد

ينبغي استغلاله، لذلك فهي عرضه للتحرش والابتزاز والاستغلال الجنسي ، كما أنها تتعرض لذلك أيضا فى المجتمع الإفتراضي".

ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ما يؤكد عليه الاتجاه النسوي من أن العنف المستخدم نوعى ومرتبط باستخدام القوة ، فالنساء من أكثر أعضاء المجتمع ضعفاً وأكثر تعرضاً لتجربة العنف المرتبطة باستغلال القوة، فالعنف يعتبر أكثر شيوعاً للتمييز على أساس الجنس ، وهذا يعنى أن النساء والفتيات كل يوم يتعرضن لتجربة العنف على أيدى الذكور.(٧٢)

٤- رد فعل المرأة تجاه الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضدها تقنيا و قانونياً:

اتضح من خلال الحالات أن التعامل مع الجرائم يأخذ الشكل العشوائي تماما ويخلو من أي وعي علمي مع أي جريمة فقد أظهرت الدراسة أن أغلب المبحوثات لا يجدن استخدام برامج مكافحة الفيروسات والتجسسولا يوجد بأجهزتهن برامج حماية إطلاقاً، كما أن أغلبهن لا يعرفن الفرق بين الفيروسات وبين ملفات التجسس.وهو ما يؤكد أن مواجهة هذه الأنواع من الجرائم الإلكترونية يصطدم بشكل مباشر مع حقيقة أن أغلب النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لها ويقعن ضحايا لأشكالها المختلفة لا يملكن الأدوات والمعرفة بالخطوات الواجب إتباعها لمواجهة هذه الإعتداءات الإلكترونية ووقفها وملاحقة مرتكبيها، نظراً لأنهن أقل معرفة وخبرة بكيفية حماية أجهزة الحاسوب الخاصة بهن .

وكان رد فعل أغلب الحالات إزاء تعرضهن للجرائم الإلكترونية سلبياً فيما عدا ثلاث حالات : الأولي: قامت بالإيقاع بالمجرم بواسطة أخيها وصديقتها ،وأخري قامت بتبليغ إدارة الفيس بوك حينما تعرضت للتحرش بها، والحالة الثالثة قامت بإبلاغالشرطة عن المجرم وتم القبض عليه، فيما عدا ذلك فضلت جميع الحالات التزام الصمت والتعامل بشكل عشوائيوذلك لعدم التعرض لتشويه السمعة ، والخوف من الأهل ، والنظر إليهن على أنهن المخطئات ،أيضا عدم إدراكهن لإمكانية التبليغ عن هذا الأمر وأن هناك إدارة أمنية مختصة بهذه النوعية من الجرائم، مما يؤكد أن ضعف التوعية المجتمعية خاصة بين النساء والفتيات بهذا النوع من الجرائم ، وعدم قدرة العديد منهن التعامل مع التقنيات والبرامج الحديثة المستخدمة في الحاسوب والإنترنت تجعل الحد من هذه الجرائم أكثر صعوبة.

وتعبر إحدي الحالات عن كيفية حماية نفسها على مواقع التواصل الاجتماعي بعد تجربتها مع التحرش بقولها: " حذفت كل صورى الشخصية من على الفيس وحطيت صورة رمزية لطفلة أو وردة أو أي شكل تعبيري عشان ماحدش يدخل ويسرق صوري الشخصية ، كمان مش بضيف

أي حد غير اللى أعرفه ، وساعات لو حد بعت لي طلب إضافة وكان صديق مشترك ممكن أشأل عليه صحبتي المشتركة عنه وأنها تعرفه ولا لأ"

وتقول أخري:" بتيجي رسائل علي قائمة رسائل "أخرى" أو"Other" ، وجواها طلبات غير لائقة للتعارف، تبدأ من صورة تعبيرية لقبلة، وبتوصل أنه يطلب منك التعارف وممارسة الجنس، لكن بتجاهل الرسايل وبسكت مش بحب أكبر الموضوع عشان أهلي"

وتشير أخري : "أخر حاجة عملتها لما زهقت من الفيس وتويتر وانستجرام ومن الرسايل االلي بتيجي من ناس ماعرفهاش وأنا مش عارفة أعمل أيه ، حذفت حسابي من كل مواقع التواصل، لأن لو حصل حاجة البنت دايما هى اللي الناس بتلومها إحنا فى مجتمع ذكوري"

وتعبر إحدي الحالات عن رد فعلها عن الرسائل التى تصلها بقولها: " ماكنتش برد علي أي رسالة كانت بتوصلني ، لدرجة بعت لي رسالة بيقول فيها: مش عاوزة تردي مش مشكلة أنا مش هيأس منك لأني حبيتك أول ما شوفت صورة بروفيلك ونزلت الصورة واحتفظت بيها، يمكن أعوزها وقت اللزوم ... وبعد فترة بطل يبعت لي... ماكنتش عاوزة أقول لأي حد عشان الموضوع مايكبرش ويقولي هيه اللى بتكلم ولاد على الفيس " .

وبإستقراء الحالات نكشف عن عدم الوعي التام في التعامل مع أي جريمة تعرضت لها الحالات، كما نكشف أن هذه الجرائم تدخل في عداد المسكوت عنه حفاظاً علي سمعة المرأة أو شرف العائلة ، والدليل علي ذلك عدم إبلاغ الحالات عن هذه الجرائم خوفاً من النظرة المجتمعية كما أكدت الحالات ،مما يؤكد أن العنف الافتراضي هوإمتداد طبيعي للعنف التقليدي، وإذا أردنا البحث في الحلول فعلينا أولاً معالجة قضية العنف الواقعي الذي تعجز القوانين في منطقتنا العربية عن الإنتصار للمرأة من خلالها وتحقيق العدالة المطلوبة على سبيل المثال: التحرش والتشهير. ويتفق ذلك مع دراسة ابراهيم الزين وغادة الطريف ، فلقد حاولت الدراسة قياس مدي خوف الطالبات من جرائم الجوال، وفي سبيل ذلك أجرت بحثاً ميدانياً علي بعض الطالبات والتي بلغ عددهن ٢٠٠ طالبة من طالبات مرحلة البكالوريوس والمسجلات بكليات البنات بمدينة الرياض، ومن نتائج الدراسة أن معظم طالبات الكليات بمدينة الرياض يشعرن بالخوف من التعرض لجرائم الجوال.(٧٣) .

٥- دور التعليم في إكساب المرأة لمعلومات تقيها من التعرض للجرائم الإلكترونية :

قد أثبت الدراسة سلبية العلاقة بين التعليم واكتساب المرأة معلومات تقيها من التعرض للجرائم الإلكترونية ،حيث تبين من الدراسة أن نسبة ٢٠% من الحالات تعرضن لاختراق أجهزتهن الشخصية ، و ١٠% تعرضن لسرقة بريدهن الإلكتروني.

وتبين أن (١٢) حالة بنسبة٦٠% لا يعرفن الفرق بين الفيروسات وبين ملفات التجسس،و(٥) حالات بنسبة ٢٥% لا يوجد بأجهزتهن برامج حماية و(١٥) حالة بنسبة٧٥% لم يقرأن عن أمن المعلومات إطلاقاً.كما أظهرت الدراسة أن (١٢) حالة بنسبة ٦٠% من المبحوثات لا يجدن استخدام برامج مكافحة الفيروسات والتجسس، مما يؤكد أن ضعف التوعية المجتمعية خاصة بين النساء والفتيات بهذا النوع من الجرائم ، وعدم قدرة العديد منهن التعامل مع التقنيات والبرامج الحديثة المستخدمة في الحاسوب والإنترنت تجعل من الحد من هذه الجرائم أكثر صعوبة .

وعلى الرغم من أن جميع مفردات العينة من المتعلمات ، إلا أن أغلب الحالات (١٧) حالة كان رد فعلهن سلبيا فى التعامل مع ما تعرضن له من جرائم .وتعبر عن ذلك إحدي الحالات بقولها: " على الرغم من إني متعلمة ، لكن اتعرضت برضه للإستغلال والتحرش لأني بتعامل بتلقائية ، وماعرفش كل خبايا التعامل مع مواقع التواصل ، وماعنديش علم بإن ممكن حد يخترق بريدي الإلكتروني أو صفحتي على الفيس ويسرقها إلا بعد ما اتعرضت فعلا لده " وتقول أخري : " إحنا لسه برضه متخلفين تكنولوجياً ، وكل التطور اللي حاصل إحنا بنقلد فيه بره من غير فهم يعني أنا مثلا ماسكة أحدث موبايل نزل السوق لكن مش عارفة أتعامل مع كل الإمكانيات الموجودة فيه ، لأن مش إحنا اللى صنعناه إحنا بس بنمتلك التكنولوجيا ومش عارفين نتعامل معاها ، وده اللى بيوقعنا فى الغلط " وتقول أخري " الموضوع مالوش علاقة بالتعليم أوي ولكن لازم يكون فى توعية، لأن مثلا ممكن أروح لحد بتاع موبايل لو واجهتني مشكلة وبياخد الموبايل يعمل في حاجات انتي مش فاهمها على الرغم إني متعلمة،وممكن ينقل بياناتي وصوري وأنا مش واخده بالي"

وهو ما يؤكد أن مواجهة هذه الأنواع من الجرائم الإلكترونية يصطدم بشكل مباشر مع حقيقة أن أغلب النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لها ويقعن ضحايا لأشكالها المختلفة ، لا يملكن الأدوات والمعرفة للخطوات الواجب إتباعها لمواجهة هذه الاعتداءات الإلكترونية ووقفها وملاحقة مرتكبيهانظراً لأنهن أقل معرفة وخبرة بكيفية حماية أجهزة الحاسوب الخاصة بهن ، مما أدى إلى زيادة في التفكك الأسري والانحراف بين أفراده وهو ما يدل علي البون الشاسع بين التعليم والوعي الثقافي .

رابعاً- إستراتيجية حماية المرأة من الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضدها عبر الإنترنت:

الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد المرأة آخذة في التزايد، وكانت المرأة ضحية بشكل كبير في هذه الجريمة في الفضاء الإلكتروني، بعض الجناة يحاولون تشويه سمعة النساء عن طريق إرسال رسائل البريد الإلكتروني الفاحشة، ومطاردة النساء من قبل وذلك باستخدام غرف الدردشة

والمواقع الإلكترونية وغيرها، وتطوير أشرطة الفيديو الإباحية حيث يتم تصوير النساء في أوضاع مخلة، كما يتم خداعهن من خلال رسائل البريد الإلكتروني.... إلخ. والمجرمين يبحثون عن ضحاياهم على مواقع الشبكة الاجتماعية، وأيضا على مواقع العمل أو الزواج حيث ينشر الناس معلوماتهم الشخصية ، مما جعل النساء أكثر ضحاياالجرائم الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق تقتضي مكافحة الجريمة الإلكترونية إتباع نهج شامل خاصة أن التدابير التقنية وحدها لا تكفي للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولذلك لابد من اتخاذ تدابير ذات منهج محدد لتعزيز وتحسين الأمن الإلكتروني، وإدارة المخاطر في الفضاء الإلكتروني للوقاية من الهجمات الإلكترونية ؛ وينطوي" منعالجريمة "

علىإستراتيجياتوتدابيرتسعىإلىالتقليلمناحتمالاتحدوثجرائموالحدمنآثارهاالضارةالتيقدتلحقبالمجتمع عامة والنساء علي وجه الخصوص، وفيما يلي عرض لهذه التدابير وآليات تفعيلها :

١- **التدابير القانونية :**

أن التدابير القانونية من الآليات الهامة لمكافحة الجريمة الإلكترونية ، وهذا يتطلب أولاً : أن يتضمن القانون الجنائي كل الأحكام اللازمة لمواجهة الإحتيال الحاسوبي ، وانتهاك حقوق المؤلف واستغلال النساء والأطفال في المواد الإباحية. لذا من الحيوي إجراء تحليل شامل للقوانين الوطنية الراهنة للوقوف علي أية ثغرات محتملة فضلاً عن خلق أداوت جديدة لإنفاذ القانون والصكوك اللازمة للتحقيق في الجريمة الإلكترونية رغم ما تطرحه هذه التحقيقات نفسهامن تحديات تتعلق بالجناة وقدرتهم علي القيام بفعلهم واتخاذ تدابيرهم في أي مكان في العالم لإخفاء هويتهم ، مما يؤكد ضرورة تطوير الإطار القانوني الوطني والدولي ليكون قادراً علي التعاون معاً لإنفاذ القانون والتعامل مع هذه الجريمة . ويمكن ذلك من خلال**آليات التدخل على مستوى التشريعات والسياسات والتى نعرض لها كما يلي:**

- الإلتزام بأحكام الدستور بشأن حماية سرية المراسلات والخصوصية والحرية الشخصية ونشر المعرفة بها.
- مشاركة المجتمع المدني في مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وأمن المعلومات الشخصية وضمانات الحق في الخصوصية دون مساس بحرية الرأي والتعبير ودون تضيق على المساحة التي يتيحها الإنترنت للحصول على المعرفة والمعلومات وتسهيل التواصل الاجتماعي.
- مراعاة النوع الاجتماعي في النصوص التشريعية وفي التطبيقات والإجراءات والممارسات ذات الصلة.

- وضع عقوبات رادعة ومؤثرة في مواجهة الجرائم الإلكترونية من خلال إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات كجرائم التصنت وسرقة البيانات والابتزاز والتحرش والإيذاء والملاحقة وغيرها من الجرائم وخاصة جرائم العنف ضد النساء والأطفال.
- إعادة النظر في قيمة الغرامات المقررة باتجاه رفعها لتحقق النتائج المرجوة وتنويع الجزاءات.
- تشديد العقوبة وزيادة مدة الحبس إذا كان المعتدى عليه / عليها شخص قاصر بسبب الإعاقة أو بسبب صغر السن.
- النص على إجراءات قانونية تضمن الإسراع في البت بقضايا الجرائم الإلكترونية.
- النص على إلزام شركات الإتصالات بإلغاء المحتوى الإلكتروني المنطوي على ضرر وإساءة بأمر مستعجل من الجهة القضائية المختصة بناء على طلب المتضرر/ ة.
- تشكيل محاكم خاصة تفصل في الجرائم الإلكترونية، وتطبق القانون الخاص بها، أوتخصيص غرف قضائية متخصصة على غرار غرف قانون المطبوعات والنشر، من منطلق أن "الجريمة تبدأ إلكترونياً وتنتهي إلى محاكمات جنائية."
- التأكد من أن السياسات الحكومية والتشريعات الناظمة تعمل على توفير الحماية وضمان أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية والحد من الجرائم الإلكترونية.
- معالجة ومتابعة إشكاليات توقيع المشتركات والمشتركين على عقود وشروط إذعان عند طلب الحصول على الخدمات، والتأكد من عدم مخالفة شروط الشركات والجهات مقدمة الخدمة للقانون بما فيه إنتزاع الموافقة على انتهاك الخصوصية أو على الاحتكار، واعتبار مثل هذه الشروط باطلة لا أثر لها.
- النص على عدم جواز إفشاء أو تقديم بيانات تتجاوز حدود البيانات اللازمة في قضية ما، والنص على وجوب تحديد طلبات الجهات الرسمية الإدارية والقضائية بصورة شديدة التحديد والوضوح وخاصة لجهة تحديد أطراف القضية لمنع سوء الإستخدام واقتصار الطلب على هذه البيانات دون تعميم.

٢- تدابير مؤسسية وتنظيمية

إذا كانت مهمة القانون هي محاربة الجريمة والمحافظة على الأمن والتصدي للعابثين بأمن الأمة، فإن هذه المهمة – في الحقيقة – لا تقف عند هذا الحد بعينه، بل لابد من إيجاد مناخ فعال ومثمر من التعاون الناجح بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار، فبدون التعاون البناء، فإن الجهود من طرف واحد تظل محدودة الإمكانية، وغير متكاملة، وخير من يقوم بتعميق صور التعاون هي تلك المؤسسات بما تمتلك من تأثير وقدرة

على تنمية الوعي الاجتماعي وتوطيد الإنسجام الداخلي لضمان حماية الأمن والسيادة والرخاء . فلم يعد خافيًا على المجتمعات المعاصرة إدراك أهمية وخطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في دعم شتى مجالات العمل الأمني من أجل مكافحة الجريمة الإلكترونية ، وتتحدد **آليات التدخل المؤسسية والتنظيمية على النحو التالي:**

- تشكيل تحالف واسع من منظمات المجتمع المدني المعنية لمتابعة موضوع الجرائم الإلكترونية والإستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة والمحوسبة.
- تطوير منهاج تدريبي وتنفيذ تدريب متخصص للمعنيين والمعنيات وخصوصاً لجهة بناء قدرات الموظفين المعنيين في الجهات الرسمية والأهلية وشركات الإتصالات ومستخدمي الخدمة لمعرفة القوانين والإجراءات ذات الصلة وتطبيقها بدقة وخاصة لجهة سرية المعلومات وحماية الخصوصية والمعلومات والبيانات الشخصية.
- تعزيز التشبيك ما بين منظمات المجتمع المدني والهيئات والجهات الرسمية بما فيه مديرية الأمن العام / وحدة الجرائم الإلكترونية ، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة العدل، ومجلس الشعب، والقضاء، للوقوف على المستجدات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والمشاركة في مراجعتها وإبداء الرأي بها والمشاركة في الجهود الوطنية ذات الصلة.
- تحفيز أو إيجاد آلية تلزم الشركات المزودة لخدمات الإنترنت بتخصيص جزء من ميزانيتها للتوعية والإرشاد بكيفية الإستخدام الآمن للإنترنت ودعم مبادرات المجتمع المدني والهيئات الشبابية بهذا الاتجاه.
- توفير خدمات الإرشاد والمساعدة الفنية والقانونية لدى منظمات المجتمع المدني المتخصصة والقادرة على التعامل واستقبال طلبات ضحايا الجرائم الإلكترونية والمساهمة في حل النزاعات ومتابعة وحل المشكلات بأقل الأضرار، ودون إلحاق أذى بالمشتكية.

٣- التدابير التقنية والإجرائية

أن مواجهة الجريمة الإلكترونية يقتضي نظام حماية تقنية عالية فمن الصعب مواجهة النظم الحاسوبية المتمتعة بحماية جيدة ، والخطوة الأولي في ذلك تتعلق بتنفيذ المعايير الأمنية السليمة للحماية من هجمات التصيد الإحتيالي وينبغي أن تتضمن تدابير الحماية التقنية كل

عناصر البنية التحتية التقنية، وثمة مجموعتان ينبغي حمايتهما من مستخدمي الإنترنتهما : مقدموا الخدمات (شركات البرمجيات) ، والمستخدمون النهائيون.

ويؤدي مقدموا خدمات الإنترنت دوراً حيوياً في دعم استراتجيات مكافحة الجريمة الإلكترونية بحكم صلتهم المباشرة بالزبائن، فهم يستطيعون أن يكونوا بمثابة الضامن للأنشطة الأمنية (مثل توزيع أدوات الحماية ، وتوفير المعلومات عن أحدثما استجد من الخدع الإحتيالية).

٤ – بناء الثقة وتوعية المستخدمين :

الجريمة الإلكترونية ظاهرة عالمية ولكي يتسني التحقيق علي نحو فعال في الجرائم يتعين تحقيق التواؤم بين القوانين وتنمية وسائل التعاول الدولي عملاً علي إتباع معايير عالمية في البلدان المتقدمة والنامية علي حد السواء وهو ما يستلزم بناء القدرات ويقتضي توعية المستخدمين .فبعض الجرائم الإلكترونية لا تعتمد بوجه عام علي نقص الحماية التقنية ، بل تعتمد بالأحرى علي نقص وعي الضحية ، لذا فأن التوعية هنا من أهم العناصر في منع الجريمة الإلكترونية، وهنا يشارك في بناء القدرات والتوعية مؤسسات عديدة حكومية وغير حكومية؛ وفي ذلك نستطيع أن نضع **آليات التدخل على مستوى رفع الوعي وبناء المهارات والقدرات– البرامج والخدمات والتوعية على النحو التالي :**

- ضرورة تكثيف الجهود الوطنية لنشر المعرفة وزيادة الوعي بالجرائم الإلكترونية ومدى خطورتها ووسائل الوقاية منها وسبل مواجهتهامن خلال الحملات العامة.
- ضرورة نشر المعرفة والمعلومات حول جهات الإرشاد والمساعدة القانونية والفنية للمتضررات والمتضررين والجهات الرسمية التي تستقبل الشكاوى المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.
- أهمية نشر الوعي لتعزيز الثقة بسرية الإجراءات المتاحة قانونياً لملاحقة الجرائم الإلكترونية والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها والإستفادة من المدارس والمكتبات في عقد ندوات تروج لذلك.
- ضرورة تضمين المناهج الدراسية المعارف والمعلومات والقيم السلوكية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة، ومتطلبات صيانة الخصوصية والأمن الشخصي، وسبل مواجهة مخاطرها.
- إعداد ونشر مواد توعية وتثقيف وتوزيعها على نطاق واسع، وإتاحتها إلكترونياً لنشر الوعي بالإستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والإتصال ومسألة الخصوصية ووسائل الوقاية من الجرائم الإلكترونية، وذلك بعقد شراكات بين القطاع العام والخاص في التوعية .

- نشر الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالجرائم الإلكترونية والأحكام القضائية الصادرة بها لتحقيق المزيد من الردع، وللتوعية ، والتأكيد على ضرورة الحذر من الإستخدام الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت.
- التوعية بأساليب التحايل والجوانب السلبية لعدم الإستخدام الآمن لوسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت بشكل عام.
- تكثيف برامج بناء القدرات والتدريب الموجهة للوالدين والمرشدات والمرشدين التربويين والقائمين على إنفاذ القانون بشأن الجرائم الإلكترونية وسبل الوقاية منها والتعامل معها وحماية الأطفال بشكل خاص منها، والإستفادة من برامج الأندية الرياضية والاجتماعية وتنفيذ ندوات لذلك .
- إنشاء وإتاحة برامج وخدمات متخصصة موجهة للفئات الأكثر عرضة لمثل هذه الجرائم.
- زيادة استخدام الفنون والإبداع والإبتكار لنشر الوعي بأسلوب محبب وسهل الفهم كإنتاج أعمال مسرحية وأفلام ورسوم كاريكاتيرية وألعاب إلكترونية،واعتماد مبدأ الترغيب لا الترهيب من التكنولوجيا، وكسر حواجز الخوف وتذليل المعوقات المعرفية لدى النشء.
- توثيق وإنتاج مواد مستوحاة من قصص نساء وأطفال تعرضوا لجرائم من هذا النوع ، وبيان طرق الوقاية وسبل الملاحقة ووقف الإعتداءات ونشرها عبر مختلف الوسائل ،واستخدامها كأداة لتوعية الطلاب في المدارس.
- تعزيز منهج الحذر والتعامل الواعي مع البرامج والخدمات الإلكترونية وتحفيز الإستعانة بالمختصين لضمان الحماية والأمان.

٥- التدابير الإعلامية:

من المتطلبات الهامة لأي إستراتيجيةوجود توعية وإعلام فعال للإبلاغ الصريح عن تهديدات الجريمة الإلكترونية ، ورغم أن الدول والشركات ترفض التنويه بأن مواطنيها أو زبائنها يتأثرون بالتهديدات الإلكترونية تجنباً لفقدان ثقتهم بخدمات الإتصالات المتاحة علي الخط ، إلا إن إنتشار الجريمة الإلكترونية يفرض عليهم ضرورة إتخاذ تدابير إعلامية لحماية المستهلك لهذه الخدمة . وفي ذلك نستطيع أن نضع **آليات التدخل على مستوى الرصد والإعلام على النحو التالي:**

- تكثيف الحملات الإعلامية الخاصة بموضوع الجرائم الإلكترونية.
- إعداد وبث برامج إعلامية توعوية مرئية ومسموعة توعوية موجهة للأسرة وخاصة للنساء والأطفال.

- تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام بما فيه الإعلام الإلكتروني لمتابعة ورصد وتطوير مواثيق وأخلاقيات وآليات محاسبة ذاتية بشأن استخدام وسائل المعلومات والإتصال الإلكتروني ومواجهة الجرائم الإلكترونية.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع الهيئات والجهات الممثلة للإعلاميين كنقابة الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالحريات الصحفية في هذا المجال.

خامساً- أهم النتائج:-

١- التحرش الجنسي من أبرز الجرائم الإلكترونية التي تتعرض لها المرأة عبر الإنترنت وشبكات تواصله الاجتماعيه ، حيث اتساع نطاق العنف الإلكتروني عبر الشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي، والوصول غير المصرح به إلى الأجهزة الذكية أو الحسابات الخاصة بالمرأة في شبكات التواصل الاجتماعي مثل: الفيس بوك أو سناب شات أو تويتر أو انستجرام أو أي تطبيق لغرض الحصول على الصور أو المعلومات الشخصية بهدف التهديد أو الإبتزاز أو التجسس، واستهداف النساء بمثل هذه الجرائم يمكن تبريره بأنهنأكثر الفئات تهميشاً في مجتمعنا، وإذا أخذنا الثقافة المجتمعية المنتشرة بين الأهل والأبناء"ثقافة الخوف والعيب"، وعدم الوعي وغياب النقاش والحوار كل هذا يؤدي إلى تعاطي المرأة مع الإبتزازوتصبح ضحية لهؤلاء المجرمين، بسبب خوفها من نشر صورها أو معلوماتها الخاصة على الملأ، وعدم إمتلاكها الجرأة لتقديم شكوى إلى الشرطة.

٢- تطبيق الفيس بوك والواتس آب وانستجرام وتويتر وسناب شاب وغيرها نافذة لحرية المرأة وباب للجريمة الإلكترونية وخاصة بعد ظهور بعض التطبيقات التي توفر تحميل مقاطع فيديو والصور من هذا تطبيق مما سهل على المبتز ابتزاز المرأة لما تنشره من مقاطع وفيديو خاص بها دون معرفة من هو الجاني عندما يقوم بتهديدها أو نشرها في حالة عدم موافقته على طلباته، و تهديد للمرأة يشكل خطورة لحساسية وضعها ضمن مجتمعاتنا، لكونها الحامل لقيمة "الشرف" وفق المنظومة الأخلاقية السائدة، المُستندة على غرس ثقافي مؤداه عورة جسد المرأة ووجوب صيانته.

٣- الفيس بوك ثم الواتس آب وانستجراممن أكثر مواقع التواصل الاجتماعي التى تتعرض فيهم المرأة للتحرش الإلكتروني وتوجيه الرسائل التي تحتوي على رسائل الإزعاج للمتلقي، سواء أكانت هذه رسائل للتعرف على المتلقي لأهداف جنسية، أو تحتوي على عبارات جنسية أو صور أو مشاهد فيديو مخلة أو التهديد والابتزاز باستخدام صور، أو استخدامها من دون موافقة صاحبها أو من دون علمه، ومشاركتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

٤- تعددت أشكال الإستبعاد التى تعرضت لها المرأة ما بين استغلال قائم على الجهل بكيفية التعامل مع هذه التطبيقات، أيضا الإستغلال القائم بدافع الرغبة على فرض السيطرة على الطرف الأضعف ، أيضا الإستغلال العاطفي لبعض النساء التى تعاني من الفراغ العاطفي. ويؤكد ذلك ما توضحه نسب الحالات حيث يتضح من خلال الدراسة أن نسبة٥٥% من المبحوثات اللاتي شملتهن الدراسة قد تعرضن للتحرش الإلكتروني ، بينما بلغت نسبة من تعرضن للإبتزاز ٥%.

٥- تبين من نتائج الدراسة ضعف معلومات الضحايا عن كيفية التعامل مع الحاسب الآلي وتطبيقاته وبرامجه يفسره بعض العلماء فى ضوء تراجع مستوي النساء فى العلوم والتكنولوجيا والرياضيات ، وتم ربط هذا التراجع بمستوي الدولة فى المساواة بين النوع ، ويمكن القول بأنه كلما ازدادت نسبة المساواة بين النوع فى دولة ما، ضاقت الفجوة بين النوع فى هذه المجالات ، ويرجع العلماء ذلك أيضا الى ممارسات التنشئة الاجتماعية التى لا تشجع الفتيات على دراسة تلك العلوم أو الإهتمام بتلك المجالاتويعد ذلك نتيجة لاتجاهات النوع التقليدية ، وبالأخص التى ترتبط بسعي الفتيات للتعليم التقني مما أدي الى عدم قدرة العديد منهن للتعامل مع التقنيات والبرامج الحديثة المستخدمة في الحاسوب والإنترنت.(٧٤)

٦- الأصعب في قضايا الجرائم الإلكترونية هو عدم القدرة على الوصول للجناة، إلى جانب عجز شبه مطلق للمرأة في الدفاع عن نفسها هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى تعمد حملات التشهير إلى غرس صورة معينة في ذهن المتلقي يصبح من الصعب تغييرها، وللإنصاف لا يمكن تبرئة المرأة من جريمة التشهير التي تتعرض لها بنات جنسها، كأن تكون مشاركة في مثل هذه الحملات.

٧- أن ما نسبته ٥٠% من المبحوثات حاصلات على مؤهلات جامعية و ١٥% حاصلات على درجات عليا كالماجستير والدكتوراه ، وعلى الرغم من ذلك المستوى التعليمي العالي، إلا أن نسبة كبيرة منهن تعرضن للاختراقولانتهاك الخصوصية ، وهو ما يؤكد أن مواجهة هذه الأنواع من الجرائم الإلكترونية يصطدم بشكل مباشر مع حقيقة أن أغلب النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لها ويقعن ضحايا لأشكالها المختلفة ، لا يملكن الأدوات والمعرفة للخطوات الواجب إتباعها لمواجهة هذه الاعتداءات الإلكترونية ووقفها وملاحقة مرتكبيها نظراً لأنهن أقل معرفة وخبرة بكيفية حماية أجهزة الحاسوب الخاصة بهن ، مما أدى إلى زيادة في التفكك الأسري والانحراف بين أفراده.

٨-قد أثبت الدراسة سلبية العلاقة بين التعليم واكتساب المرأة معلومات تقيها من التعرض للجرائم الإلكترونية ،حيث تبين من الدراسة أن نسبة ٢٠% من الحالات تعرضن لاختراق أجهزتهن الشخصية ، و ١٠% تعرضن لسرقة بريدهن الإلكتروني.

وتبين أن (١٢) حالة بنسبة٦٠% لا يعرفن الفرق بين الفيروسات وبين ملفات التجسس، و(٥) حالات بنسبة ٢٥% لا يوجد بأجهزتهن برامج حماية إطلاقاًو(١٥) حالة بنسبة٧٥% لم يقرأن عن أمن المعلومات إطلاقاً،كما أظهرت الدراسة أن (١٢) حالة بنسبة ٦٠% من المبحوثات لا يجدن استخدام برامج مكافحة الفيروسات والتجسس.مما يؤكد أن ضعف التوعية المجتمعية خاصة بين النساء والفتيات بهذا النوع من الجرائم ، وعدم قدرة العديد منهن التعامل مع التقنيات والبرامج الحديثة المستخدمة في الحاسوب والإنترنت تجعل من الحد من هذه الجرائم أكثر صعوبة.

٩- تعد الجرائم الإلكترونية وبخاصة التي تخدش حياء المرأة (الجنسية) من الجرائم المسكوت عنها حفاظاً علي سمعة المرأة أو شرف العائلة ، والدليل علي ذلك عدم إبلاغ الحالات عن هذه الجرائم خوفاً من النظرة المجتمعية كما أكدت الحالات مما يؤكد أن العنف الافتراضي هو إمتداد طبيعي للعنف التقليدي.

سادساً-توصيات الدراسة :

١- سن قانون ينص على حماية المرأة والفتيات من العنف الالكتروني بالتحديد والمتمثل في استخدام التكنولوجيا الإلكترونية عبر الانترنت، والعمل على اتخاذ إجراءات صارمة حيال أية اختراقات تضر بالمرأة.

٢- تفعيل دور المؤسسات التعليمية ، والدينية والرياضية في إجراء دورات تدريبية حول استخدام الكمبيوتر بطريقة أمنة.

٣- إنشاء مواقع إلكترونية هدفها رفع الوعي لدي المرأة وتقديم خدمات إلكترونية تتعلق بنظم الحماية وكيفية التبليغ ، والدعم المعنوي لها في حال تعرضها لمثل هذه الجرائم .

٤- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والإعلام ، وعمل ملصقات وإعلانات وأفلام لتوعية المجتمع ببشاعة الإعتداءات الإلكترونية على المرأة.

٥- التشفير والتخزين الاحتياطي للمعلومات و التواصل مع الأشخاص الموثوق فيهم والمواقع الآمنة قدر الإمكان وعدم إبقاء الجهاز في حالة عمل بشكل مستمر.

٦- رفعمستوىالوعيوالإدراكلدىالأطفالتجاهمايمكنأنيصلهممنمحتوىغيرلائق وأخذ الحيطة والحذر وعدم تصديق كل ما يصل من إعلانات والتأكد من مصداقيتها عن طريق محركات البحث الشهيرة .

٧- تجنب فتح أي رسالة إلكترونية مجهولة المصدر بل المسارعة إلى إلغائها،وعدم تشغيل الكاميرات إلا عند الحاجة.

٨- وضع الرقم السري بشكل مطابق للمواصفات الجيدة التي تصعب من عملية القرصنة عليه ، من هذه المواصفات : بأن يحتوي على أكثر من ثمانية أحرف ، أن يكون متنوع الحروف والرموز واللغات إلخ..

٩- الحرص على المعلومات الشخصية والحاسب الشخصي وذلك بوضع برامج الحماية المناسبة، وعدم دخول المواقع المشبوهة ، لأنها الواجهة التي يستخدمها المجرمون والقراصنة واستخدام البرامج المضادة للفيروسات .

١٠- يتعينإدخالمادة" أخلاقيات إستخداماالإنترنت "ضمنالمناهجالدراسيةفيالتعليممماقبلالجامعي.

١١- إنشاءقسمجديدبكلياتالحقوقبالجامعاتالعربيةلدراســـــــة: "الحمايةالقانونيةللمعلوماتيـــــــة" أوتحتمسمى : "قانونالمعلوماتيةوالإنترنت"أو "قانونالحاسبالآليوالإنترنت".

- المراجع:

١- عارف خليل أبو عيد ، جرائم الانترنت: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج٥ ،ع ، ص ٣.

٢- انظرفيذلك :

مالأشقرجبور ،الأمنالسيبراني،التحدياتومستلزماتالمواجهة،المركزالعربيللبحوثالقانونيةوالقضائية،جامعةالدولالعربية ،اللقاءالسنويالأوللمختصينفيأمنوسامةالفضاءالسيبراني،بيروت 27-28 أغسطس(آب)٢٠١٢ . يمكنالإطلاععلىهذهالورقةمنخلالالموقعالإلكترونيللمركزالعربيللبحوثالقانونيةوالقضائية،جامعةالدول العربية،مجلسوزراءالعدلالعرب،علىالرابطالتالي www.carjj.org

3-Mike McConnell, Associated Press, Cyber Security Starts at Home and in the Office. 4 October 2009.
www.cleveland.com/business/index.ssf/2009/10/cybersecurity_starts_at_home_a.html

4- Jason Warner, Understanding Cybercrime: A View From Below, International Journal of Cyber Criminology, 5(1),2011, P 736-749.

5-M. Neela Malar, Impact of Cyber Crimes on Social Networking Pattern of Girls, International Journal of Internet of Things, 2012,Vol 10, p. 13

6-Bagyavati , Social Engineering: in Lech J.Janczewski and Andrew M.Colarik, Cyber Warfare and Cyber Terrorism, 2009, p 182.

7- Everett , Social Networking -A risk to Information Security? , 2009
http://www.infosecuritymagazine.com/view/2503/social-networking-a-risk-to-information-security/

8-N.S ,Nappinai , Cyber Crime Law in India: Has Law Kept Pace with Emerging Trends? An Empirical Study in: Journal of International Commercial Law and Technology, Vol. 5, Issue 1.2010, P.25.

9-Shreya Shikha , Cyber Crime , https://www.jusdicere.com/Cyber-Crime-Against-Women

10-Jaspreet Singh, Violence against Women in Cyber World: A Special Reference to India, International Journal of Advanced Research, Vol. 4, No.1, January 2015, p 62.

11- Barbara Jenson, "Cyber stalking: Crime, Enforcement and Personal Responsibility in the On-line World" at ,http://www.stopnetabusers.org/resources/links.html

12-Titu kumar,Rohit kumar jha, , Cyber Crime And Their Solution ,International Journal Of Engineering And Computer Science , Vol.1, Issue 1, Oct .2012 , P. 48-52

١٣- سحر حساني بربري، أنماط المشاكل التى يعاني منها المراهقين والشباب: تحليل مضمون لمشاكل الشباب بموقع مشاكل وحلول الإلكتروني، مجلة مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ع ٣٧، ٢٠١٥، ص ٤٥٩.

١٤- مروة نبيل سويلم وآخرون ، تأثير الإنترنت على الشباب فى مصر والعالم العربى:دراسة نقدية، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٨

15- Internet World Stats, Usage & Population Statistics for Africa & Middle East, http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

١٦- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، تقنين مواقع الإنترنت: قانون إصدار المواقع الإلكترونية بين "قبضةالأمن" ومنعالمحتالين، القاهرة، ٢٠١٦، ص١٥.

17- Adriane Van Der, Cyber Violence and Hat Speech Online against Women, Women's Rights & Gender Equality, European Union, 2018, p.20.

١٨- تقرير الأمن العام لعام ٢٠١٢م ، وزارة الداخلية ، جمهورية مصر العربية ، ص ١٠٢٩.

19- Alex Kigerl, Routine Activity Theory and the Determinants of High Cybercrime Countries, Vol. 30, issue. 4, 2011, p. 470-486 http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0894439311422689

٢٠- ذياب موسي البداينة،الجرائم الإلكترونية: المفهوم والأسباب، ورقة علمية منشورة فى الملتقي العلمي : الجرائم المستحدثة فى ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية خلال الفترة من ٢-٤-٩/٢٠١٤، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١٤،ص٥.

21- Abraham D. Sofaer, Seymour E. Goodman and others, The Transnational Dimension of Cyber Crime and Terrorism, The Hoover Institution, The Center for International Security and Cooperation (CISAC), Stanford University, August 2000, p.200.

22- See : Hayden, Cybercrime's impact on Information security, Cybercrime and Security, page 3, Hale, Cybercrime: Facts & Figures Concerning this Global Dilemma, 2002, Vol. 18, available at: http://www.cjcenter.org/cjcenter/publications/cji/archives/cji.php?id=37

23- See: Council of Europe, Organized Crime situation, threat of Cybercrime, 23 December 2004, p.61.

24-Jennifer Lynch, Identity Theft in Cyberspace: Crime Control Methods and Their Effectiveness in Combating Phishing Attacks, Berkeley Technology Law Journal, vol 20-No.1, 2005, p 259.

25- Nidhi Agarwal & Neeraj Kasuhik, Cyber Crimes Against Women, Gjrim, Vol. 4, No.1, June, 2014 ,p 37-39.

26- Manuel Castells and Pekka Himanen , The Information Society and the Welfare State: The Finnish Model, Oxford Scholarship Online, p23 .

27- O.C.Mcswete, the Challenge of Social Networks, Administrative Theory and Praxis, Vol .13 , Issue. 1 , March 2009, p 95-96.

28- Garry Robins, Yoshikashima, Social Psychology and Social Networks: Individuals and Social Systems, Asian Journal of Social Psychology, Black Well Publication , Vol. 11, 2008, p 5.

29-Nicolas A. Christakis and James H. Fowler, Connected: the Surprising Power of Our Social Networks and How They Shape Our Lives :How Your Friends Affect Everything You Feel, Think, and Do, Little, Brown and Company. New York,2011, PP 292- 295.

30-K. Jaishankar, Establishing a Theory of Cyber Crimes, International Journal of Cyber Criminology, Vol .1, Issue.2, July 2007, p7-9.

31- Michael Maume & Matthew Lee, Social Institutions and Violence: A sub-National Test of institutional Anomie Theory, Criminology, Vol. 41, No. 4, 2003, pp 1139-1140.

32- Ali Teymoor, The Psychology of Anomie, Australia, The University of Queensland, 2016,p 39.

٣٣- أحمد زايد ، الأسرة العربية فى عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠١١ ، ص ١٢٨.

٣٤- سارة جامبل، ترجمة: أحمد الشامي، النسوية وما بعد النسوية،القاهرة:المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٢، ص ٤٥٣.

٣٥- - نورة فرج المساعد، النسوية: فكرها واتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع ٧١، ٢٠٠٠ ، ص ١٠.

٣٦ - سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، مرجع سابق، ٤٥٣.

37-Lorber, Judith,Gender Inequality: Feminist Theories and Politics. Los Angeles: Roxbury, 1998, p.,15.

38- Hurst, Charles E , Social Inequality: Forms, Causes, and Consequences, Boston and London: Allyn and Bacon, 4th ed , 2001, pp.81-82.

39- Campbell, Rebecca and Sharon M. Wasco, Feminist Approaches to Social Science: Epistemological and Methodological Tenets, American Journal of Community Psychology, 2000, 28, p. 782.

40- Baca Zinn, Maxine, and Bonnie Thornton Dill, Theorizing Difference from Multicultural Feminism, Feminist Studies,1996, p.170.

41- Lena Dominell, Betrayal of trust: a feminist Analysis of Power Relationships in Incest Abuse and its Relevance for Social Work Practice, the British journal of Social Work, Oxford Univ press, Vol. 19, no.4 , 1989, p. 297.

42- Nancy I, Fisher, Oedipus Wrecked. The Moral Boundaries of Incest, Gender and Society, Vol. 17, No. 1 , Feb 2003, pp 92 – 110.

43- Kingsley R. Browne , Sex , Power and Dominance : The Evolutionary Psychology of Sexual Harassment , Managerial and Decision Economics , Vol .27 , No 2/3 , 2006 ,P. 145.

44- Christopher Uggen and Amy Blackstone, Sexual Harassment as A gendered Expression of Power, American Sociological Review, vol. 69, No. 1, Feb 2004, P.66

45- Ian Walden, Computer Crimes and Digital Investigations, Second Edition, Intellectual Property Law, 2016, p200.

46- Raúl Rojas and Ulf Hashagen , The first Computers : History and Architectures, London-England, Massachusetts Institute of Technology, 2000, p100-120.

٤٧- هاني خميس أحمد عبده ، الأبعاد الاجتماعية للجرائم المعلوماتية في المجتمع الحضري : دراسة سسيولوجية لمرتكبي الجرائم المعلوماتية ، آطروحة دكتوراة ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦

٤٨- نفس المرجع سابق.

49- Adriane Van Der, Cyber violence and hate speech online against women, Op.Cit ,p.20

50-European Institute for Gender Equality, Cyber violence against women and girls, 2017.
https://eige.europa.eu/sites/default/.../cyber_violence_against_women_and_girls.pdf

51-Patricia Tjaden & Nancy Thoennes, N. Stalking in America: Findings from the national violence against women survey, Washington, DC: National Institute of Justice & National Center for Injury Prevention and Control, 1998, Available at http://www.ncjrs.org/pdffiles/169592.pdf.

52- Internet Crime Complaint Center, Annual Internet Crime Report,2011, Retrieved from http://www.ic3.gov/media/annualreport/2010_IC3Report.pdf.

53- K.G. Balakrishnan, Speech at Seminar on , Cyber Crimes against Women: Public Awareness Meeting, Maharaja College, Ernakulum 2009, Retrieved from:
http://supremecourtofindia.nic.in/speeches/speeches_2009/seminar

54-Roisin Parkins, Gender and Emotional Expressiveness: an Analysis of prosodic features in Emotional Expression, Griffith Working Papers in Pragmatics and Intercultural Communication, 5(1),2012, 46-54. Retrieved from
http://cmsuat.itc.griffith.edu.au/__data/assets/pdf_file/0006/456459/Paper-6-Parkins-Genderand-Emotional-Expressiveness_final.pdf

55-M. T.Whitty, The Realness of Cyber cheating: Men's and Women's Representations of Unfaithful Internet Relationships, Social Science Computer, Review. 23(1),2005, P 57-67.

56- Santoshi Halder & Sudip Chaudhur, Computer Self Efficacy and Computer Anxiety of Trainee Teachers: Issue of Concern. Proceedings of episteme, 4, India. Retrieved on 7th September, 2015, from http://episteme4.hbcse.tifr.res.in/proceedings/strand-iiicurriculum-and-pedagogical-studies-in-stme/halder-choudhuri-v2

57-Tor Busch, Gender Difference in Self-Efficacy and Attitude towards Computers, Journal of Educational Computing Research, 12(2),1995, pp 147-158.

58-Hille Koskela, Gendered Exclusions: Women's Fear of Violence and Changing Relations to Space, vol. 81, No. 2, 1999, p. 111-124

59-Debarati Halder, Examining the Scope of Indecent Representation of Women (Prevention) Act, 1986 in the light of Cyber Victimization of Women in India. National Law School Journal, Vol.11, 2013, pp 188-218.

60-Debarati Halder & Jaishankar Karuppannan , Cyber-crime and the Victimization of Women: Laws, Rights, and Regulations, United States of America: Information Science Reference ,2012.

61-Jaspreet Singh, Violence Against Women In Cyber World: A special Reference to India, International Journal of Management and Social Sciences, Vol.4, Issue.1, January, 2015, P.60.

62- Roisin Parkins, Gender and emotional expressiveness: an analysis of prosodic features in emotional expression, op. cit, p46.

٦٣- أحمد محمد اللوزي، محمد عبدالمجيد الذنيبات، الجريمة الإباحية الإلكترونية كما نظمها قانون جرائم أنظمة المعلومات الأردني، دراسات، علوم الشريعة والقانون ،ع ٣، مج ٤٢، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥، ص ٨٣٣.

٦٤- عبدالله دغش العجمي، المشكلات العمليةوالقانونية للجرائم الإلكترونية: دراسة مقارنة، آطروحة ماجستيرفى القانون، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٤، ص٧٢.

٦٥- هدي أحمد أحمد،محمود عبد العليم، إيذاء النساء: باثولوجيا التحرش الجنسي الإلكتروني بالمرأة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع ٤٢، مركز جيل البحث العلمي، ٢٠١٨، ص١٣٤.

٦٦- ذوقانعبيداتوآخرون، البحث العلمي، أساليبه وأدواته ، الأردن: دارالفكر، ٢٠٠٧، ص ٩٤.

٦٧-محمدعبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة: عالمالكتب، ٢٠٠٠، ص ١٥٨.

68-Michelle A. Donovan & Fritz Drasgow, Do Men`s and Women`s Experiences of Sexual Harassment Differ ? An Examination of the Differential test Functioning of the Sexual Experiences Questionnaire, Military Psychology, Vol. 11, Issue 3 ,pp 265- 282.

٦٩- أحمدزايد،عولمةالحداثةوتفكيكالثقافاتالوطنية،عالمالفكر،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلد٣٢،يوليو -سبتمبر،٢٠٠٢،ص٦٩.

٧٠- بهاء الدين محمد مزيد، "المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية:كتاب الوجوه نموذجاً، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢، ص ٢٥.

٧١- أنظر في ذلك :

Kirkpatrick David ,The Face book Effect: The Inside Story of the Company That Is Connecting the World. USA: Simon & Schuster, 2011, p.156.

العربية.نت، عالميًا يأتي فيسبوك ثالثًا بعد غوغل ومايكروسوفت دراسة جديدة: فيسبوك يتقدم على غوغل.كوم في الولايات المتحدة، السبت ٠١ يناير ٢٠١١. متاح.(On Line)
http://www.alarabiya.net/articles/2011/01/01/131758.html

72- Tina Hyder and Johanna Mac Veigh, Gender-Based Violence Against Children in Emergencies: Save the Children UK's Response, Gender and Development, Vol.15, No.1, 2007, p.82.

٧٣- إبراهيم بن محمد الزبن و غادة بنت عبد الرحمن الطريف، الخوف من جرائم الجوال، ندوة المجتمع والأمن، الرياض، كلية الملك فهد الأمنية، ٥ أبريل، ٢٠٠٧.

٧٤- إيمي .إس. وارتون، ترجمة: هاني خميس أحمد، علم اجتماع النوع: مقدمة فى النظرية والبحث، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤، ص ٨٩.